وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبين

- عيسي عادل
- بن عزوز يوسف

تحت عنوان:

التحوط من المخاطر المالية في البنوك

- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المسيلة -

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
		رئيسا
د. شريط صلاح الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

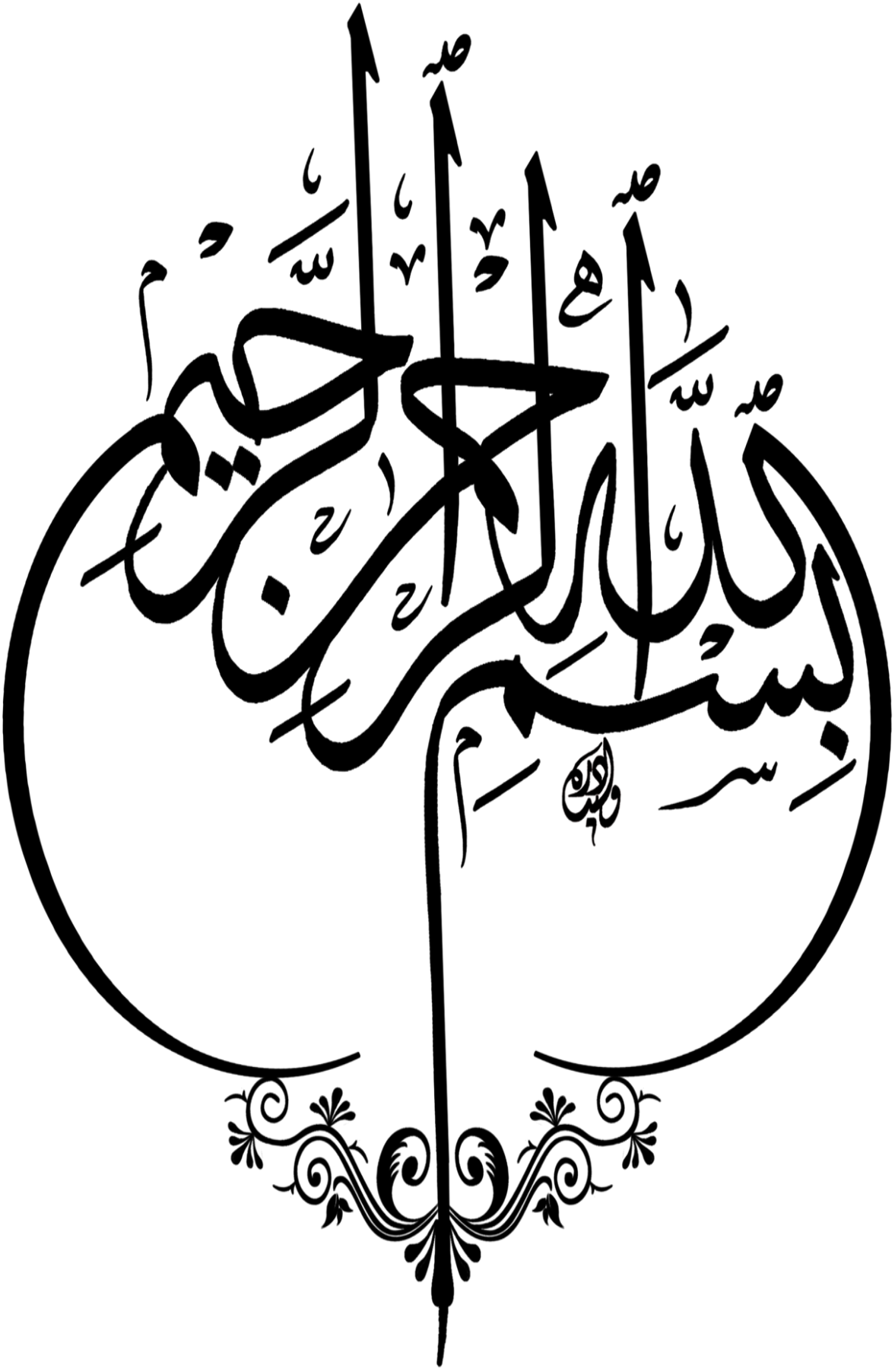
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

شكرنا وتقديرنا للمولى عز وجل الذي وفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع
لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الفاضل

"شريط صلاح الدين"

الذي كان نعم الموجه طيلة مراحل إنجاز هذا البحث، فجزاه الله كل خير إن شاء الله
كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل من بذل ولو مثقال ذرة في سبيل إنجاح هذا البحث
فجزاهم الله كل خير
إلى كل أساتذة قسم المالية والمحاسبة

إهداء

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات

أهدي حصاد دراستي إلى:

إلى من أنجبتني وربتني وانارت دربي وأعانتني برضاها وبالصلوات والدعوات

إلى أغلى وأعز إنسان في هذا الوجود

أمي حبيبتي حفظها الله

إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من علمني

درب الكفاح وأنار لي درب الفلاح ويسر لي سبيل النجاح

أبي العزيز حفظه الله

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

وإلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

بن عزوز يوسف

اهداء

إلى نبع الحنان ورمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء

أمي الغالية حفظها الله.

إلى من علمني الحياة كفاح وإرادة وأن النجاح مصدر للسعادة

والدي الفاضل حفظه الله.

إلى أهل الوفاء أصدقائي الأحباء والأعز على قلبي، وكل من وقف بجانبي.

وأخص بالذكر كل من:

إلى جميع طلبة قسم المالية والمحاسبة وبالأخص طلبة

السنة الثانية ماستر دفعة 2021/2020.

إلى من تقاسموا معي عناء هذا العمل.

إلى كل من كان له أثر طيب في حياتي وترك بصمات الحب والوفاء في ذاكرتي

إلى كل من يحمل مذكرتي بعدي، إلى كل من سكن حبهم قلبي ونسيهم قلمي

عيسي عادل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....-

إهداء.....-

فهرس المحتويات.....-

فهرس الجداول والأشكال .....-

مقدمة .....أ-د

الفصل الأول: عموميات حول المخاطر المالية في البنوك

تمهيد 7

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك.....8

المطلب الأول: نشأة البنوك وتعريفها.....8

المطلب الثاني: أنواع البنوك. 11

المطلب الثالث: وظائف وأسس عمل البنوك.....14

المبحث الثاني: المخاطرة البنكية ومختلف تصنيفاتها.....19

المطلب الأول مدخل إلى المخاطرة البنكية. 19

المطلب الثاني: تطور المخاطر البنكية. 21

المطلب الثالث: تصنيفات وطبيعة المخاطر. 23

المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنكية.....30

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها.....31

المطلب الثاني: أساليب وعناصر إدارة المخاطر البنكية.....33

المطلب الثالث: مراحل عملية إدارة المخاطر. 36

خلاصة: 41

الفصل الثاني: المناهج المتبعة للتحوط من المخاطر المالية

تمهيد: 44

المبحث الأول: ماهية التحوط واستراتيجياته في المعاملات المالية..... 45

المطلب الأول: معنى التحوط 45

المطلب الثاني: فائدة التحوط في المعاملات المالية..... 47

المطلب الثالث: استراتيجيات التحوط في المعاملات المالية..... 49

المبحث الثاني: دور المشتقات المالية والحوكمة المصرفية للتحوط من المخاطر المالية. 52

المطلب الأول: الأساليب المتبعة للتحوط من أهم المخاطر البنكية. 53

المطلب الثاني: المشتقات المالية واستخدامها للتحوط من المخاطر المالية. 58

المطلب الثالث: الحوكمة المصرفية كأداة للتحوط من المخاطر المالية. 62

خلاصة: 66

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المسيلة–

تمهيد: 68

المبحث الأول: مدى انتهاج البنوك الجزائرية للنظم الاحترازية للتحوط من المخاطر المالية. 69

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الإصلاحات المصرفية بالجزائر..... 69

المطلب الثاني: مقارنة النظم الاحترازية للتحوط من المخاطر المالية في البنوك الجزائرية مع معايير لجنة بازل 71

المبحث الثاني: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية. 73

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة. 76

المطلب الثالث: التطلعات المستقبلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 82

المبحث الثالث: قياس أهم المخاطر البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة وسبل التحوط منها. 84

المطلب الأول: تطور أهم المؤشرات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة. 84
المطلب الثاني: قياس أهم المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة. 86
المطلب الثالث: الأساليب المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة للتحوط من أهم المخاطر.
..... 89
خلاصة: 94
خاتمة 96
قائمة المراجع: 102
الملاحق ..... -

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	الفرق بين المخاطرة، عدم التأكد	20
02	عدد العمال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.	84
03	أهم القيم المكونة لميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة (2012 الى 2016)	85
04	لمخاطر الائتمانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة(2012 الى 2016)	86
05	مخاطر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة (من 2012 الى 2016)	87
06	المخاطر التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة (2012 الى 2016)	88

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	the risk management process	36
02	the risk management process	37
03	شجرة المشتقات المالية	61
04	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة	81

مقدمة

مقدمة:

تعتبر البنوك من المنشآت المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي حيث تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الانتمائية والنقدية، فإنها تساهم بشكل جوهري في تصعيد وتائر التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها وبرامجها وغاياتها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية، تفاديا لحدوث عجز مالي فإذا كان العجز الذي يعاني منه الأعوان الاقتصاديين داء فإن التمويل عامة والتمويل عن طريق البنوك خاصة هو الدواء، فالبنوك تسعى لبناء مركز استراتيجي متميز من خلال اعتماد استراتيجيات مالية ومصرفية متعددة، وذلك من خلال المنافسة على أساس التكاليف الخاصة بالعمليات المصرفية، وأسعار الخدمات المقدمة لمختلف الزبائن، وفي إطار الرؤية الاستراتيجية المتكاملة التي تستند على الفرص المتاحة في البيئة بهدف مواجهة التهديدات المختلفة.

حيث تعد المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

وباعتبار البنوك من المنشآت الحيوية فإنها ستواجه المخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد ولأجل تفادي النتائج السلبية لتلك المخاطر تضطر العديد من المؤسسات المالية إلى انتهاج طرق وأساليب للتحوط من هذه المخاطر.

وبناء على ما سبق يتم طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة بالشكل التالي:

" ما مدى فعالية تجسيد التحوط من المخاطر المالية في البنوك"

وتندرج تحت هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

1) ما المقصود بالبنوك والمخاطر البنكية وماهي أساليب إداراتها؟

2) المناهج المتبعة للتحوط من أهم المخاطر المالية؟

3) ماهي أهم المخاطر المالية التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة، وكيفية قياسها والتحوط منها؟

- **فرضيات الدراسة:**

لمعالجة إشكالية بحثنا، قمنا بصياغة الفرضيات التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة، والتي تبقى دائما قابلة للاختبار والمناقشة وهي كالتالي:

- يلتزم البنك بضمان وجود نظام فعال للتحوط من المخاطر,
- يقوم البنك بالتحوط من المخاطر المالية والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وادارية صارمة,
- باعتبار بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة وكالة أو فرع فإنه لايتعرض لمخاطر كثيرة ولعل أهمها مخاطر القروض.

- **أهداف الدراسة:**

تتلخص أهداف الدراسة والتي نسعى إلى تحقيقها فيما يلي:

- تحديد المفاهيم العملية الخاصة بالبنوك كمدخل أساسي يساهم في إرساء إطار علمي شامل ومتكامل لطبيعة هذه المنشئات من حيث وظائفها وأهدافها، فضلا عن الدور الذي تلعبه على صعيد الاقتصاد الوطني، وكيفية إدارة المخاطر المالية وأهدافها.
- استعراض أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- استعراض أهم الطرق الوقائية والعلاجية لكيفية التحوط من المخاطر المالية في البنوك والحد منها.

كما نريد إبراز الأساس النظري والعلمي لكيفية التحوط من المخاطر في إحدى المؤسسات المالية (البنك) الجزائرية.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على إحدى الدراسات الأساسية التي أخذت اهتمام المؤسسات والبنوك المالية في معرفة طرق الوقاية والتقليل من المخاطر في البنوك، بالإضافة إلى الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع نظرا للوضع الراهن الذي تمر به المؤسسات المالية والبنوك التي تستدعي إيجاد الحلول والطرق والأساليب الوقائية والسبل للتحوط والتقليل من هاته المخاطر والخروج بتوصيات.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تختلف أسباب اختيارنا للموضوع من حيث الموضوعية والذاتية فهي تتعلق بما يلي:

-الدور الذي يلعبه التحوط في تحديد المخاطر المالية للبنوك لتفاديها أو التقليل منها.
التي أصبح من الضروري دق ناقوس الخطر وإيجاد أساليب وقائية وعلاجية من شأنها التحوط منها والحد والتقليل منها، من خلال تأكيدنا وتشديدنا على فاعلية دور البنوك عامة والبنوك الجزائرية خاصة في تحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية قدما إذا ما وجدت الدعم والرعاية اللازمين لذلك وإيجاد الأساليب التي تمكنها من ضمان أقل نسبة مخاطرة ممكنة في ظل تزايد المعاملات البنكية.

- وكذا ميولنا الطبيعي للبحث والاستطلاع في هذا الموضوع، وذلك لشعورنا بقيمته وأهميته.

- **تقديم خطة البحث:**

من أجل التحكم في الموضوع والإلمام بجوانبه قسمنا بحثنا إلى قسمين: نظري وتطبيقي، وقد تضمنت الفصول التالية:

الفصل الأول سنتطرق فيه إلى دراسة البنوك من حيث نشأتها ومفهومها وأنواعها مع ذكر وظائفها والأسس الأساسية التي يبنى عليها عمل البنوك، كما سنتطرق فيه أيضا إلى دراسة عامة حول المخاطر البنكية ومختلف تصنيفاتها، بالإضافة إلى دراسة كيفية إدارة المخاطر من خلال التطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها وأساليبها وعناصر إدارة المخاطر البنكية.

الفصل الثاني سنتطرق فيه إلى ماهية التحوط وفائدته واستراتيجيته في المعاملات المالية كما سنتطرق إلى دراسة عامة حول المشتقات المالية والحوكمة المصرفية في التحوط من المخاطر المالية، والأساليب المتبعة للتحوط من أهم المخاطر البنكية، كما سيتم التطرق إلى مقررات لجنة بازل كآلية للتحوط من المخاطر المالية من خلال التعرض إلى كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل الأولى والثانية والثالثة، هذا من ناحية الجانب النظري.

أما **الفصل الأخير** فسنحاول إسقاط الجانب النظري السابق على مؤسسة مالية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة) وذلك على طول الفترة الممتدة بين 2012و 2016.

حيث سنبدأ أولا بإعطاء لمحة ونبذة تاريخية عن الإصلاحات المصرفية بالجزائر كذا نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما سنتعرض إلى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة لأجل تحديد وقياس أهم المخاطر البنكية في هذا البنك وسبل التحوط منها لمعرفة مدى صلاحيته في اتخاذ القرارات والتنبؤ به مستقبلا، هذا من ناحية الجانب التطبيقي.

الفصل الأول

عموميات حول المخاطر المالية في البنوك

تمهيد:

يتكون الجهاز المصرفي ككل من المؤسسات المالية وعدد من البنوك وتحتل هذه الأخيرة مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعد البنوك شريان الحياة الاقتصادية والمحفز للأنشطة المختلفة، لما تقوم به من امتصاص للموارد المالية من وحدات النقد الفائض، ومن ثم توجيهها نحو الوحدات التي تعاني من عجز في تمويل عملياتها

يتم ذلك بالاستثمار والتوظيف في العمليات المالية والنقدية، وتقديم القروض يعتبر أهم أوجه الاستثمار للموارد المالية، ويمثل العائد المتوقع منها الجانب الأكبر من إيرادات لابنك ومن الواضح أن أي عمل يقو به البنك يحمل في ذاته مخاطرة، في نفس الوقت فهو يعمل على اجتناب الوقوع فيها، وهذا لا يعني أن يجمد نشاطه في ظل وجود مخاطرة لأن مهمته هي تحقيق الأرباح.

من هذا المنطلق فإن المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المصرفية تختلف حسب محيطها الاقتصادي، وقبل الشروع في أي دراسة لهذه المخاطر قصد تقديرها وتفصيلها يجب على البنك الإحاطة بها والتعرف عليها.

ولذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى 03 مباحث أساسية يحتوي كل قسم على عدد من العناصر فلقد خصصنا **المبحث الأول** لدراسة البنوك ويتضمن ثلاثة مطالب سنستهل دراستنا بالتحدث عن نشأة البنوك ومفهومها ثم سنذكر في **المطلب الثاني** أنواع البنوك وختاما في **المطلب الثالث** سنسلط الضوء على وظائف البنوك والأسس الأساسية التي يبني عليها عمل البنوك.

في المبحث الثاني سنقوم بدراسة عامة حول المخاطر البنكية ومختلف تصنيفاتها، ولكي نلم بمختلف جوانب الموضوع قسمناه إلى ثلاثة مطالب حيث سنستهله بمدخل حول المخاطرة

البنكية، ثم سنتحدث في المطلب الثاني حول تطور المخاطر البنكية، وأخيرا سنسلط الضوء على تصنيفات المخاطر البنكية في المطلب الثالث.

أما في المبحث الثالث فسيتم دراسة كيفية إدارة المخاطر من خلال التطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها في المطلب الأول، ثم أساليب وعناصر إدارة المخاطر البنكية في المطلب الثاني، وفي المطلب الأخير سيتم التطرق إلى مراحل إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك.

تحتل البنوك مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا للدور المهم الذي تؤديه، والمتمثل في جمع الأموال بغرض إدخالها في السوق على شكل قروض لدفع العجلة الاقتصادية نحو الأمام، وسنذكر خلال هذا القسم كل من نشأة البنوك، مفهومها، وظائفها وأنواعها.

المطلب الأول: نشأة البنوك وتعريفها.

الفرع الأول: نشأة البنوك.

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل بالعراق القديم قبل الميلاد أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض.[1]

ولقد بدأت فكرة الاتجار بالنقود في العصور الوسطى بفكرة الصراف، فالبنوك بشكلها المالي ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى القرن 13 والقرن 14 بعد ازدهار المدن الايطالية خاصة جنوة وفلورنسا على إثر الحروب الصليبية فقد كانت تلك الحروب تتطلب نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش كما أن العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة وترتب على كل هذا النشاط تكدس في الثروات ونمو متزايد في العمليات المصرفية.[2]

وكان التاجر والمصرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير، حيث قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية ثم بدأ تحويل الودائع من اسم إلى أسم أي انتقل الحق في قيمتها إلى حضور الطرفين وفيما بعد بمجرد التظهير* وأخيرا ظهرت شهادات الايداع لحامله " بدون تعيين اسم المستفيد "

---

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، طبعة2000، ص25.

[2] لمين أحمد، تقييم الأداء المالي للبنوك، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر، ص02 .

الذي انبثق منها الشيك وكذلك البنكنوت** وحيث لم يكتفي الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها بغير مقابل للغير مقابل فوائد التي يحصلون عليها منهم وفي مرحلة لاحقة على استثمار الودائع التي لديهم أي مال الغير المودع عندهم بإقراضها للأفراد مقابل فائدة وقد حققوا مقابل ذلك أرباح طائلة.[1]

ولم تقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد فقد أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم وهذا هو السحب على المكشوف، وفي آخر القرن السادس عشر أنشأت بيوت صارفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت الصرف ثم إلى بنك، يصعب تاريخيا أن نحدد متى ظهر أول مصرف لكن المتفق عليه أن أول مصرف هو مصرف البندقية الذي أنشئ حوالي ما بين 1150و 1157 م وبنك أمستردام حوالي 1609 أين ازدهرت الأعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات والمعادن النفيسة في القرنين السادس عشر، ومنذ بداية القرن 18 زاد عدد البنوك في أوروبا وكان أكثرها صغيرا وعائليا وقد زادت وظائف البنوك بالإضافة إلى الخصم فقد توسعت في الإقراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود.[2]

وبمجيء الثورة الاقتصادية والدخول في عصر الإنتاج الكبير بدأت في أواخر القرن التاسع عشر حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو عن طريق الشركة القابضة "أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى".

وقد صاحب ذلك ازدياد تدخل البنوك في تنظيم أعمال البنوك واقتصر إصدار الأوراق النقدية (البنكنوت) على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية في حين قلت البنوك التجارية

[1]–شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2]وهيبة عوف، مخاطر القروض البنكية كيفية الحد منها، مذكرة ليسانس لقسم علوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، ص 61.

وخاصة عملية خلق نقود الودائع، والبنوك المركزية تأخر ظهورها نسبيا ففي السويد سنة 1694 وفي فرنسا سنة 1800م.

وقد تضمن نشاطها في البداية على إصدار النقود وتولى الأعمال المصرفية الحكومية وبدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعيته وسعره وفي استخدام سعر الخصم كأداة لتحديد الائتمان وفي القرن العشرين استقرت مهمتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير لها.[1]

- **الفرع الثاني: تعريف البنك.**

. لغة: ترجع كلمة البنك (banque, bank) إلى أصل الكلمة الفرنسية " Bnaque " وإلى أصل الكلمة الإيطالية "banco" وتعني هاتان الكلمتان صندوقا متينا لحفظ النفائس chest وكذا مقعدا طويلا لشخصين أو أكثر "banch" فالكلمة chest تعبر عن المكان الذي يحتفظ فيه بكل ماهو ذو قيمة، أما الكلمة "banco"[2] فهي تعبر عن المكان الذي يتم فيه تغيير النقود وسداد قيمة السلع والخدمات.

كما هناك من يرجعها إلى أن تجار النقود كانوا يجلسون في الأسواق أمامهم منضدة "banco" لمزاولة أعمالهم وتعني مصطبة، وبداية كان يقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى ليقصد بها المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات وبالنهاية أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[3]

أما في اللغة العربية فيقال صرف واصطرف الدنانير، بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصراف والصيرفي وجمعها صيارفة، هو يباع النقود بالنقود بنقود غيرها، والصرافة أو

---

2 -شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص26-27.

[2] Dicionnaire de l'èconomie: A–Z larousse le monde, 200– p87

[3] مدحت محمد العقاد، النقد والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربيةن بيروت، 1999م، ص61

الصرافة هي حرفة الصراف، والمصرف كلمة محدثة وجمعها مصارف وتعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض أو الاقراض.[1]

التعريف الشامل:

1/ المفهوم الاقتصادي للبنك: " البنك هو عبارة عن مؤسسة مشتركة مساهمة تنصب عملياتها الرئيسية في استقبال رؤوس الأموال التي لا يحتاجها أصحابها ومنحها كلها أو جزء منها للذين هم أمس الحاجة إليها وذلك عن طريق الإقراض بقواعد معينة أو استثمارها في أوراق مالية محدودة".[2] كما يعرف البنك أيضا بأنه "مؤسسة مالية وسيطة تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة، القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل في سوق النقد[3]، كما أنها تؤدي دور الوسيط بين المقرضين والمقترضين بهدف تحقيق الربح.

2/ المفهوم القانوني للبنك: "يعرف قانون النقد والقرض 90/10 الصادر في 14 أفريل 1990 في مادته 11 البنك: على أنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بتقديم المعطيات البنكية وتتلقى أموال الجمهور لتقوم بتوزيعها عن طريق القروض وأيضا تقديم وتسهيل سبل الدفع.[4]

المطلب الثاني: أنواع البنوك.

إن تطور البنوك قد أدى بها إلى أن تنقسم إلى أنواع مختلفة تتخصص كل منها في أداء أعمال معينة يرجع ذلك إلى ما للتخصص من مزايا تظهر في صورة أرباح أكبر نتيجة

---

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن،2000، ص18.

[2] قانون النقد والقرض 90/10 المؤرخ في 1990/04/14.

[3] زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، "إدارة البنوك"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية،1996.

[4] د/ عبد الحق عتروس، الأنظمة البنكية والتقنيات المالية، درس الإرسال الأول مقدم ضمن جامعة التكوين المتواصل، فرع قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الثالثة، مركز قسنطينة، 2011، ص19

اكتساب الخبرات المتخصصة، ونتيجة التناسق الذي أمكن إيجاده بين الأنواع المختلفة منها ويمكن حصر أنواع البنوك حسب طبيعة عملها في عد أنواع

الفرع الأول: البنوك المركزية أو بنوك الإصدار.

1/ تعريف البنك المركزي: هو بنك البنوك الذي يقف على قمة الجهاز المصرفي ويشرف على جميع البنوك بالشكل الذي يساعدها على القيام بوظائفها على أفضل وجه في المدى الطويل فهو يعينها عند الحاجة وهي إما تكون مملوكة ملكية تامة أو جزئية للدولة، أو تكون ملكية خاصة وفي هذه الحالة فإنها تخضع لرقابة وإشراف الدولة، وعادة ما تتولى الوظائف الأخرى للبنوك مثل: خدمة الحكومة والإشراف على سياسة الائتمان والسياسة النقدية في الدولة.[1]

2/ خصائص البنك المركزي: تتصف البنوك المركزية مجموعة من الخصائص والسمات الفريدة والتي قد تتصف بها بقية المنشآت المالية والمصرفية ومن هذه الخصائص ما يلي:

- تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي البنوك المركزية تعود إدارتها للدولة.
- لا تهدف هذه البنوك إلى الربح، بل إنها تتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية في اتجاه القطاعات ونشاطات المجتمع.
- لهذه البنوك علاقة وثيقة بالمصارف التجارية والمتخصصة، إذ تمتلك السلطة أساليب مختلفة تمكنها من التأثير في أنشطة وفعالية هذه المصارف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة.

الفرع الثاني: البنوك التجارية أو بنوك الودائع.

[1] لمين أحمد، مرجع سبق ذكره، ص04.

هي التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل، أهم ما يميزها عن البنوك الأخرى قبولها للودائع وهناك نظرة حديثة على أن البنوك التجارية لم تعد تتخصص في القروض قصيرة الأجل فقط، كما أنها لم تعد تتخصص في تمويل رأس مال العامل فقط.[1]

الفرع الثالث: البنوك المتخصصة(البنوك الغير تجارية).

هي بنوك تجارية متخصصة في مجالات معينة، التي تعمل على تمويل المشروعات الاقتصادية، الصناعية، أو الزراعية والتجارية، وذلك تبعا لتخصصها، ويعتمد تخصص هذه البنوك على الفلسفة المصرفية والبنكية الاقتصادية للبلاد وعلى السياسات المختلفة التي تنتهجها حكومات الدول ومن أبرز أنواع هذه البنوك:

أ) البنوك الزراعية: يمكن تعريفها بأنها تلك البنوك أو مؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة في تقديم خدمات مصرفية لعملائها في مجال الزراعة، إذ تتولى تقديم القروض قصيرة ومتوسطة الأجل طويلة الأجل والتسهيلات الائتمانية للمزارعين ويكون هدفها الأساسي تطوير وتنمية القطاع الزراعي.[2]

ب) البنوك الصناعية: وهي تلك التي تتخصص في إقراض المنشآت الصناعية بالقروض الطويلة والمتوسطة الأجل اللازمة لشراء المعدات والآلات الانتاجية، وهي تحصل على سعر فائدة يفوق فائدة القروض التي تقدمها البنوك التجارية.

ج) البنوك العقارية: تهتم هذه البنوك بتمويل أنشطة البناء والتشييد والمساهمة وتقدم هذه المصارف قروضا وتسهيلات للمواطنين بهدف إنشاء المساكن والعمارات، وغالبا ما تقدم قروض لآجال طويلة تتجاوز العشر سنوات.[3]

---

[1] محمد سليم، إدارة البنوك والبورصات والأوراق المالية، جامعة المنصورة، 2008، ص85

[2] لمين أحمد، مرجع سبق ذكره، ص06.

[3] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص21/20.

د) بنوك الاستثمار أو بنوك الأعمال: وهي التي تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات الصناعية والتجارية طويلة الأجل إما بنفسها أو عن طريق إقراض الشركات أو الدولة.

ه) البنوك الإسلامية: منشآت مالية تمارس العديد من الأنشطة المالية والاقتصادية، وتختلف في فلسفتها وممارستها عن المصارف الأخرى التي تتعامل بأسعر الفائدة.

المطلب الثالث: وظائف وأسس عمل البنوك.

- **الفرع الأول: وظائف البنوك**

1/ وظائف البنك المركزي: تتجلى وضائف البنك المركزي الرئيسية في الرقابة على البنوك وتنظيم الائتمان بغرض تحقيق السياسة النقدية، ولكن تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لأخرى وذلك وفقا لاختلاف الأوضاع والسياسات الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة ومن أبرز هذه الوظائف:

أ) وظيفة البنك المركزي كبنك الإصدار: فهو ينفرد بحق إصدار النقود الورقية، وله حق إصدار النقود المساعدة(المعدنية) ويقوم بوضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول ويشرف على تنفيذ الخطة وهو المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب والعملات الصعبة.

ب) وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة: يقدم البنك المركزي العديد من الخدمات للسلطة العامة "الحكومة" فهو مصرفها ومستشارها المالي وتحتفظ لديه بودائعها وهو يقدم لها ما تحتاج إليه من قروض مختلفة الآجال، وهو يمسك حسابات الحكومة وتنظم عن طريقه مدفوعاتها ويتولى خدمة الدين العام حيث يصدر الشيكات والحوالات وينظم تصريفها ويشرف على الإيفاء بالدين ودفع الفوائد وهو الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية، وذلك عن طريق الرقابة على الائتمان وتوجيهه عن طريق التحكم بسعر الفائدة وسعر الخصم.[1]

[1] جميل الزيداني،أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل، الأردن، 1999، ص72.

ج) وظيفة البنك المركزي كبنك البنوك: يقوم البنك المركزي بوظيفة بنك البنوك الأخرى فهو البنك الذي تتعامل معه البنوك الأخرى الخاصة و العامة كما يقف على رأس النظام المصرفي، حيث تلتزم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من أموالها السائلة والفائضة عن الحاجة، وهذا ما يساعده على إجراء التسويات الكتابية من حقوق وديون على البنوك فيما بينها عن طريق عملية المقاصة.

2/ وظائف البنوك التجارية: تقوم البنوك التجارية بممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- قبول الودائع التي قد تكون بعضها تحت الطلب، لأجل محدد وودائع ادخارية.
- المساهمة في تمويل المشروعات، وذلك من خلال منح القروض والائتمان بأنواع مختلفة.
- شراء وبيع الأوراق النقدية وحفظها لحساب المتعاملين معه.
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة.
- تحويل العملة إلى الخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.
- تحويل نفقات الأسفار والسياحة، وإصدار صكوك المسافرين والاعتمادات الشخصية.
- خصم الأوراق التجارية
- التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية.
- خدمات البطاقة الائتمانية.
- إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معه تعمل على تنشيط التنمية.

3/ وظائف البنوك المتخصصة:

أ-**وظائف البنوك الصناعية:**- المساعدة في إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية

[1] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص63.

- المساعدة في حل مشاكل القطاع الصناعي.[1]

ب- **وظائف البنوك العقارية:** – تقديم القروض للأفراد والهيئات والشركات والتعاونيات والمقاولون والمجالس البلدية بغرض تمويل عمليات إنشاء السكن والمدارس والفنادق والمستشفيات والمدن السياحية وبضمان رهانات عقارية.

- تقديم القروض بقصد التنمية الزراعية من خلال استصلاح الأراضي البور، وسداد الديون العقارية، وتحسين استغلال المزارع، وحفر الآبار الجوفية، وذلك بضمان الأراضي الزراعية الموقع إصلاحها.

- القيام بالاستثمارات وخاصة العقارية لصالح البنك ولصالح عمالته،[2] إذن تلعب البنوك دورا هاما في النشاط الاقتصادي، وهي في أدائها لهذا الدور إنما تقوم بعدد من الوظائف يمكن إجمالها في وظيفتين هما:

- **الوظيفة النقدية:** كانت مهمة البنوك في بداية عهدها تقوم بحراسة هذه النقود مقابل فائدة معينة، وكانت تعطي شهادة إيداع لكل مودع ثم أصبح الأفراد يداولون هذه الشهادات فيما بينهم، كما تبين من قبل عن طريق التسليم واستقرت في التداول فصارت نقود ورقية ثم إضافة البنوك إلى وظائفها وظيفة أخرى فأصبح يمنح القروض من ودائع اقتراضية يخلقها المجتمع بالنقود وتنظيم تداولها وتتضمن: قبول الودائع/منح القروض/خلق الودائع(خاصة بالبنوك التجارية)/إصدار النقود الورقية(خاصة بالبنك المركزي)
- **الوظيفة التمويلية:** حيث تأخذ البنوك على عاتقها مهمة تجميع مدخرات الأفراد ووضعها تحت طلب المستثمرين، فهي بذلك تمد المشاريع الإنتاجية بالأموال التي تحتاج إليها، وعلى ذلك فالوظيفة التمويلية للبنوك هي تزويد المجتمع برؤوس الأموال وتنظيم تداولها فيها.[3]

---

[1] منتديات ستار تايمز، أرشيف الطلبات والبحوث الدراسية، تعريف البنوك ووظائفها وأنواعها، ص03، متاح على الموقع .
http://www.startimes.com/!t=23061351

[2] منتديات ستار تايمز، أرشيف الطلبات والبحوث الدراسية، تعريف البنوك ووظائفها وأنواعها، مرجع سبق ذكره.

[3] محمود محمد شريف، اقتصاد في النقود والبنوك، جامعة الأسكندرية،1970-1971، دار المطبوعات الجديدة، ص 180.

الفرع الثاني: أسس عمل البنوك.

1/ **الربحية:** إن البنوك عامة والتجارية خاصة تتخذ سياسة خاصة بربحيتها باعتبار أن الهدف الأساسي لهذه البنوك، وبالذات الخاصة منها، يرتكز في الوصول إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، في حين أن البنوك التجارية التي تمتلكها الدولة يمكن أن تسعى لتحقيق عدة أهداف أساسية من بينها الربح، فتحقيق الأرباح يعتبر ضروريا للبنك التجاري للوصول إلى ما يلي:

- مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء تلك المتعلقة بمخاطر عدم السداد، والتي تتمثل بالديون المعدومة، أي لا يتم تحصيلها، وانخفاض قيمة الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية، وغيرها، أو المخاطر الناجمة عن التصفية الإجبارية عندما يصاب البنك بخسائر، وتوجه المودعين لطلب سحب ودائعهم، والمخاطر الأخرى التي يمكن أن تتصل بمخاطر السرقة والاختلاس وغيرها.[1]

- إن الأرباح تعتبر مهمة من أجل زيادة احتياطات رأس المال من أجل القيام بالتوسعات في عمل البنوك من خلال عملياته الافتراضية، والاستثمارية عن طريق إعادة استخدام الأرباح لتحقيق ذلك.

- إن الأرباح تعتبر مهمة ضرورية من أجل تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في رأس مال البنك عن طريق شراء الأسهم، أو عن طريق اقتناء السندات التي تقوم بإصدارها في حالة حاجته لتمويل عملياته من أجل التوسع.[2]

2/ السيولة: وتتمثل بكافة الإجراءات التي يتخذها البنك من أجل توفير أقصى درجة سيولة ممكنة عند استخدامه للموارد التي تتاح لديه، ولأن الودائع الجارية تشكل الجزء الأكبر من

[1] فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن،2006، ص 345.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص346

موارد البنك التجاري، ومن الودائع لديه، لهذا فإن عليه أن يكون قادرا باستمرار على تلبية طلبات المودعين هذا على ودائعهم الجارية غير قابل للتأجيل أو التأخير أو الانتظار، كونها ودائع تحت الطلب، إذ أن عدم توفير إمكانية السحب على ودائعهم الجارية هذه يفقد المودعون ثقتهم بالبنك التجاري، وهذا قد يؤدي إلى زيادة السحوبات على الودائع في مثل هذه الحالات، الأمر الذي يمكن أن يعرض البنك إلى الإفلاس، وكما تحقق فعلا لبعض البنوك نتيجة نقص السيولة لديها وازدياد حالات السحب على الودائع، كما أن السيولة لدى البنك التجاري تجعلها قادرة على تلبية طلبات المتعاملين معه، بحيث يكون مستعدا باستمرار على منحهم القروض والتسهيلات التي تبرز حاجاتهم إليها[1]

3/ تقليل المخاطر: وهي مجموعة الإجراءات التي يمكن للبنوك اتخاذها من أجل تقليل درجة المخاطرة في استخدامها للموارد النقدية المتاحة لديها، وبحيث تحاول هذه البنوك من خلال إجراءاتها للوصول إلى أدنى درجة ممكنة من المخاطرة عند ممارستها لعمليتها، أي ضمان سلامة البنك وتحقيق الأمان له من خلال رأس المال الذي يؤدي دورا مهما وأساسيا في تحقيق الأمان للمودعين، ويدعم ثقتهم بالبنك.

[1]– د. واحمد شفيق طيب وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1996، ص61.

المبحث الثاني: المخاطرة البنكية ومختلف تصنيفاتها.

مع التسليم بأن المخاطرة أمر طبيعي فيما يتعلق بممارسة البنوك لوظائفهم، الا أن ذلك يعني إغفال الدراسة العلمية ويجب الالتزام بالحيطة والحذر لضمان البقاء والاستمرار، ومن أجل توضيح هذه النقطة سوف نتعرض إلى المخاطر والتطور التاريخي لها.

المطلب الأول مدخل إلى المخاطرة البنكية.

الفرع الأول: مفهوم المخاطرة/ الخطر / عدم التأكد.

المخاطرة هي "احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الحوادث غير المرغوب بها"، وتعرف أيضا بأنها "احتمال الخسارة في الموارد المالية والشخصية، نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل والقصير".[1]

فالمخاطرة هي "ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضعية معاكسة، ويقصد بالمخاطرة حالة تكون فيها إمكانية أن تحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة"[2]

ويعرف (webster) المخاطرة: "على أنها فرصة تكبد اذى أو ضرر أو خسارة".[3]

ويجبب أن نفرق بين الخطر وحالة عدم التأكد، فالخطر يعني "الحالات العشوائية ووالتي يمكن حصرها بتعداد مختلف الحالات الممكنة"، أما حالة عدم التأكد فتعني " الحالات التي لا يمكن من خلالها التعرف على كل الحالات وبالتالي معالجتها، وبتحديد احتمالاتها" لذا يتم عادة بإسقاط حالة عدم التأكد بالخطر، وهذا بإدخال الاحتمالات الموضوعية.[4]

---

[1] د/ حسين بلعجوز، د/رابح بوقرة، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة،جامعة جيجل، الجزائر يومي 6-7 جوان 2005، ص02

[2] أفراد إدارات-شركات-بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص260. (طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر

[3] طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي، القاهرة،2000،

[4] هندي منير، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008، ص219.

إن عملية التحوط من الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الحالات يكون التمييز بين المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها، وبالتالي يصعب تحديدها وقياسها.

وتدعى المخاطرة أحيانا بالخطر رغم اختلاف الموجود بينهما فقط في اللغة الفرنسية وكذلك تختلف وضعية المخاطرة عن وضعية عدم التأكد، فيمكننا الحديث عن الأولى (المخاطرة) عندما يتعرض عون اقتصادي إلى مصادفة (Alèa) ذات أثر سلبي، حيث هذه المصادفة قابلة للتقدير بواسطة احتمالات رقمية محددة من طرف العون الاقتصادي بصفة موضوعية، بينما في حالة عدم التأكد يعتبر أن العون الاقتصادي لا يدخل أي احتمال رقمي في تقديره.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

جدول رقم (01) : الفرق بين المخاطرة، عدم التأكد

المخاطرة Risque	الخطر Danger	عدم التأكد
هي احتمال الخسارة في الموارد المالية والشخصية، نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل والقصير.	هي الحالات العشوائية والتي يمكن حصرها بتعداد مختلف الحالات الممكنة.	هي الحالات التي لا يمكن من خلالها التعرف على كل الحالات وبالتالي معالجتها، وبتحديد احتمالاتها.

المصدر: (من إعداد الطالبين بناءا على ما تم ذكره مسبقا نظريا)

الفرع الثاني: مفهوم المخاطرة البنكية وأسباب تزايدها.

01/ مفهوم المخاطرة البنكية: يمكن تعريف المخاطر على أنها الانحراف عن ما هو متوقع، فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث فهناك مثلا عدم التأكد من المقرض من استرداد القرض وعد التأكد المستثمر من مشروع ما، أو أصل ما من تحقيق العائد

ويمكن تعريف المخاطر أيضا بأنها كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد وينتج عنها ربحا باحتمال معين أو خسارة باحتمال معين.[1]

إذ أن كل قرار من قرارات المؤسسات والبنوك يتضمن مخاطر معينة التي تتمثل في مدى ابتعاد النتائج المحققة عن الأهداف المسطرة وبالتالي فإن المخاطر ملازمة لنشاط تلك المؤسسات والبنوك فلا يمكن للبنك أن يمنح قرضا دون تحمل مخاطر ولايمكن لمستثمر أن يقوم بمشروع دون أن يسلم من مخاطر عدم نجاحه ومعنى ذلك أن لا تزيد درجة مخاطر استثمارات كل مستثمر عن الحدود التي يعتبرها مقبولة لديه، فكلما زادت درجت عدم التأكد من الحصول على عائد ما كلما زادت المخاطر المرتبطة به.

02/ أسباب زيادة المخاطرة البنكية: يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع البنكي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية[2]:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.
- تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

المطلب الثاني: تطور المخاطر البنكية.

[1] طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية –تحليل العائد والمخاطرة–الدار الجامعية، الإسكندرية1999، الجزء الثاني، ص17.

[2] أ. أسيا قاسمي،أ. حمزة فيلايلي، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي12–13 ديسمبر2011، ص02.

لقد ظهرت الرغبة في تنظيم الاقتصاد الدولي، خاصة بعد ما حدث من أزمة كساد بداية الثلاثينيات في القرن العشرين، حيث انصرفت كل دولة إلى مكافحة البطالة داخل حدودها وإقامة الحواجز الجمركية المختلفة، في ظل قاعدة الذهب النقدي، وقد كان هذا يتضمن الظروف الكفيلة بتحقيق التوازن التلقائي بين الدول، وبعد عجز نظام قاعدة الذهب، فإن الدول تسير في الوقت الحاضر وفقا لما يعرف بنظام قاعدة الصرف بالعملات الأجنبية، ولقد وضعت بعض الاقتراحات الخاصة بالنظام الجديد حتى يتجنب العالم الأزمات الاقتصادية التي عرفها في الثلاثينيات من القرن الماضي، وتم التفكير في تنظيم جديد، وهو ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر بروتن وودز سنة 1944 م، والذي انتهى على إقرار إنشاء منظمتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهما يقومان بمراقبة الجوانب المالية والنقدية الدولية عموما، وأخيرا نظام واتفاقية سيموثيان بعد انهيار نظام بروتن وودز.

1- **فترة السبعينات:** ظهرت عدة عوامل في هذه الفترة والتي عملت على استقرار المحيط البنكي منها:

- وضع قوانين خاصة بالقطاع المصرفي، من أجل حماية والاهتمام بالنظام المالي وضمان استقراره والرقابة عليه لتدنيه المخاطر.
- مدى قبولية الأخطار (إمكانية قبول الأخطار).- المردودية الفعالة للأسهم.
- اعتدال المنافسة (تخفيض حدة المنافسة)، وضرورة التغيير والتطور في محيط يعتبر الاستقرار والأمن ذو أهمية بالغة.

2- **فترة الثمانينات:** تميزت هذه الفترة بتغير جذري مس النظام البنكي على المستوى العالمي، وتتعلق الأسباب بثلاثة عوامل:

- تطور دور الأسواق المالية وعدم استقرارها – اختلال النظام البنكي – اشتداد المنافسة.

3- **فترة التسعينات:** في هذه الفترة والتي حقيقة تبدأ قبل سنة 1990 بقليل، فإن انفتاح النظام البنكي سمح للبنوك بعرض خدمات أكثر، والدخول في أسواق مختلفة، أي باختصار توسيع مجال نشاطها، وتعتبر تفاقم الأخطار في النظام البنكي نتيجة الانفتاح الذي حدث في النظام.

4- **فترة من 200 إلى 2009** : تميزت هذه الفترة بالأهمية البالغة للمخاطر البنكية بصفة عامة والمخاطر الالكترونية بصفة خاصة، التي تواليها السلطات الاقتصادية والنقدية في كافة الدول المتقدمة والنامية، خصوصا مع تزايد سرعة العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية والمصرفية على بعضها البعض بشكل كبير[1] لذلك أصدرت بازل في 2004 مجموعة من المقررات والمعايير العديدة تتعلق بأسس مخاطر الائتمان في البنوك في خطوة تستهدف تدعيم البنية المالية العالمية، وإصلاح القطاع المالي والمصرفي من خلال إيجاد إدارة مناسبة للائتمان ووضع معايير للمنافسة وتنفيذها وضمان تفعيل الرقابة على مخاطر الائتمان وتطوير دور المراقبين.

المطلب الثالث: تصنيفات وطبيعة المخاطر.

يجب أن نفرق بين الأخطار العامة والأخطار المهنية و الأخطار الخاصة بالشخص أو بالعملية:

1) أن الخطر العام مرتبط بمراقبة الأزمات السياسية والاقتصادية أن الحروب بسبب إغلاق المؤسسات وتدميرها وفي بعض الأحيان مصادرتها، أن الاضطرابات الاجتماعية تسبب الاضطرابات المتواصلة التي تنتج عنها متاعب ومصاعب تجارية أو مالية لأغلب

[1] حفيان جيهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية–دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص04-08.

المؤسسات، أن الاضطرابات المالية ترغم الدولة على اتخاذ تدابير كوقف الدفع إلى الخارج وذلك ينتج إيقاف المصارف عن الدفع وتليها إفلاسات عديدة يضاف إلى ذلك الإضرار الناتجة عن الطبيعة مثل: الطوفان، الحرائق، الجفاف والأمراض التي تصيب مناطق شاسعة.

2) الخطر المهني يكمن في التغيرات المفاجئة التي تغير شروط الإنتاج: نقص في المواد الأولية، تغيير حاد في الأسعار، ثورة تقنية، تغير أساسي في طرق الإنتاج، إحداث إنتاج مماثل بأسعار بخسة...

3) الأخطار الخاصة بالزبون أو بالعملية: إن الأخطار الخاصة بالعميل أو بالعملية تتأتى من الحالة المالية والصناعية أو التجارية للمؤسسة أو من القدرة التقنية أو من أخلاق القيمين عليهم وسمعتهم.

4) الأخطار الناجمة عن مسؤولية المصرف حينما يحل في إدارة أعمال زبونه واقعيا وليس قانونيا.

حيث نجد أن المخاطر وفقا للمراجع التي تم الاطلاع عليها تنقسم إلى صنفين أساسيين هما:

....التصنيف الأول: يصنف المخاطر على أنها تتكون من ثلاثة أنواع وهي:

1/ مخاطر نظامية (عامة) : يطلق على المخاطر النظامية تسميات متعددة منها مخاطر السوق (Market risk) والمخاطر غير قابلة للتوزيع (Undiversifiable risk) والمخاطر التي لا يمكن تجنبها (Unavoidable risk) والمخاطر العادية(Ordinary risk) [1]

هناك عدة تعاريف لهذا النوع من المخاطرة: "فهي المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية، وسياسية واجتماعية

[1] منتديات ستار تايمز، أرشيف الدراسة والمناهج التعليمية – المخاطر البنكية وطرق الحد منها – متاح على الموقع www.startimes.com/!t=23151616.

تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل". كذلك: "هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات"[1]، فلا يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو حصرها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها.

2/ مخاطر غير نظامية (خاصة) : يطلق على المخاطر اللانظامية تسميات متعددة منها المخاطر التي يمكن تجنبها والمخاطر القابلة للتنويع والمخاطر الخاصة.[2]

أي أن هاته المخاطر تنشأ بسبب ظروف خاصة بالوحدة الاقتصادية أو شركة الأعمال، ويكون للإدارة ومتخذي القرار قدرة في تحديدها وحصرها والتخلص من آثارها من خلال التنويع، ويمكن للمستثمر التخلص منها بتوزيع محفظة الأوراق المالية الخاصة به، فإذا كانت المحفظة التي يستثمر فيها أمواله تتعرض لمخاطر معينة فإنه يمكن للمستثمر القيام ببيع جزء من الأسهم التي يمتلكها في تلك المنشأة واستخدام حصيلتها في شراء أسهم منظمات أخرى لا تتعرض لمثل هذه المخاطر.

ويتضح مما تقدم أن المخاطر اللانظامية هي تلك المخاطر الخاصة بالشركة التي يمكن إزالتها بالكامل من خلال تكوين محفظة يتم تنويعها بشكل كفء، ومن أمثلة هذه المخاطر[3]

- موجات الإضراب العمالية بين الحين والآخر سواء في الشركة المصدرة أو احد فروعها.
- ظهور منافسين جدد في نفس النشاط التي تمارسه المؤسسة. – الأخطاء الإدارية في الشركة.

[1] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1999، ص 322.

[2] د/ حسين بالعجوز، د/رابح بوقرة، مرجع سابق، ص03.

[3] د/ ريحان الشريف، مخاطر القروض البنكية، محاضرة مقدمة مقياس تسيير مخاطر القرض، تخصص مالية المؤسسة، ماستر 02،جامعة باجي مختار عنابة،2012-2013.

- الحملات الدعائية (الاشهارية) لمنافسي المؤسسة. – التغيرات التي تطرأ على اذواق المستهلكين

- ظهور قوانين وتشريعات التي تصيب بشكل كبير الشركات المنتجة للسلع الاستهلاكية مثل شركات المشروبات المنتجة للسلع حيث مبيعاتها لا تعتمد على النشاط الاقتصادي والتغيرات التي تطرأ على السوق بدرجة كبيرة.

3/ المخاطر الكلية: المخاطر الكلية هي التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في السوق المالية أو مخاطر المحفظة وهذه المخاطر هي التي سيتحملها المستثمر في الأوراق المالية واستثمارات أخرى وبينما يستطيع المستثمر التأثير على المخاطر اللانظامية من التنويع فإنه لا يستطيع التأثير على المخاطر النظامية ونبين المخاطر النظامية والمخاطر اللانظامية وفقا للمعادلة التالية[1]

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر غير النظامية

التصنيف الثاني: وفقا لهذا التصنيف فإن البنوك تتعرض إلى نوعين رئيسين من المخاطر هما:

المخاطر المالية ومخاطر العمليات (التشغيل).

1/ المخاطر المالية: وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك ووفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف

[1] د/ ريحان الشريف، مخاطر القروض البنكية، محاضرة مقدمة ضمن مقياس تسيير مخاطر القرض، تخصص مالية المؤسسة، ماستر02، جامعة باجي مختار عنابة، 2012-2013.

الأخرى ذات العلاقة، وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة[1]، ومن أهم أنواع المخاطر المالية مايلي:

أ- **المخاطر الائتمانية (القروض) (Risques de crèdit) :** تعتبر مخاطر الائتمان من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف ومن ثم حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول (نامية ومتقدمة)، إذ يوجد شبه إجماع بين المصرفيين على أن المخاطر الائتمانية هي أكثر نوع من أنواع المخاطر المصرفية شيوعا بين المصارف.[2]

ب- مخاطر سعر الفائدة: يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق، بصفة عامة وتميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع **أو** الانخفاض معا على المدى الطويل، كما أن خطر سعر الفائدة يعرف بالحالة التي يجد فيها البنك مردوديته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة"[3]

ج- مخاطر السيولة : تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير، وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدى إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق,
- التحول المفاجئ لبعض الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

د- مخاطر التضخم: وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض للقوة الشرائية للعملة.

---

[1] هندي منير، مرجع سابق، ص223.

[2] د.فريد كورتل، د. كمال رزيق، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، المنعقد في الفترة من 4 الى 2007/07/5، ص 02.

[3] د/حسين بالعجوز، د. رابح بوقرة، مرجع سابق، ص05.

ه- مخاطر أسعار السرف (Foreign Exchange Risk) : تتمثل مخاطرة العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، وبصفة عامة تمثل المخاطر الناتجة عن التعامل بعملات أجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقضي الإلمام الكامل والدراسة المعمقة عن أسباب تقلب الأسعار، وهي عبارة عن تلك المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات، مما يؤثر على موجودات هذه المصارف من العملات الأجنبية حال انخفاض أسعارها، أو يؤثر على متطلباتها من العملات الأجنبية حال ارتفاع أسعارها.[1]

و- مخاطر السمعة: وتنشأ مخاطر السمعة مثلا في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء.[2]

2/ مخاطر العمليات (التشغيل) : وهي عبارة عن تلك المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات أو المنتجات المصرفية المختلفة، وقد تنشأ بسبب وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية، أو ضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في المصرف، مما يؤدي إلى حدوث خسائر مالية بسبب الأخطاء أو التأخر في تنفيذ القرارات، أو عدم الالتزام بقواعد العمل المصرفي.

[1] د. عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة ضمن مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفةن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية،2007، ص 02-03.

[2] بنك الأسكندريةن النشرة الاقتصاديةن "إدارة المخاطر المصرفية"، المجلد الخامس والثلاثون،2003، 69.

كما تشمل مخاطر التشغيل أعطال أو أخطاء في نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات والمعلومات، ويتم ضبط مخاطر التشغيل من خلال التحوط منها بالتأمين، أو التخطيط الوقائي ضد الطوارئ.

حيث يشمل هذا النوع من المخاطر العملية الناتجة من العمليات اليومية للبنك، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يلي:[1]

أ) الاحتيال المالي والاختلاس: في دراسة شملت 6 دول فإن حوالي 60% من متوسط حالات الاختلاس في أي بنك قام بها موظفون و 20% قام بها مديرون، وتشير الدراسة إلى أن حوالي 85% تقريبا من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمس كانت لخلل في أمانة الموظفين، وفي دراسة أخرى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير مابين 10% إلى 18% في البنوك، نظرا لتزايد استخدام تقنية الاحتيال في العمليات البنكية، وهو ما أدى إلى تطور الفرص للإعمال الإجرامية، التي تطورت أساليبها وصعب اكتشافها من خلال الوسائل العالية التقنية.

ب) الجرائم الإلكترونية: تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا وتتمثل في المجالات التالية (أجهزة الصرف الآلي، بطاقات الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال التواطؤ مع الموظفين، تبادل البيانات آليا، وغيرها).

ب) المخاطر المهنية: تتعرض البنوك عموما إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية وتعتبر أكبر أشكال مخاطر العمليات انتشارا في القطاع البنكي، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية، علما بأن

[1] صالح رجب حماد، أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع جول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارة، جامعة الزيتونة الأردنية،2007،ص09-10.

الالتزامات تنشأ من مصادر أخرى منها: ممارسات موظفي البنك، الخدمات المقدمة للزبائن، دعاوى المساهمين، متطلبات التزامات المقترضين وغيرها.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنكية.

السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطرة والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية وأهدافها.

1/ مفهومها: ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وبدون المخاطر، تقل الأرباح أو تنعدم، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح، وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بأربعة مراحل أساسية:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.
- القدرة على قياس تلك المخاطر وقياسها بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب

لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر، وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي.

وتعرف إدارة المخاطر المالية على أنها "تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر وبصفة أخرى، فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإداراتها"[1]، والرقابة الفعالة أداة أساسية لإدارة المخاطر وتتخذ عادة ثلاثة وسائل أو ثلاثة أشكال رئيسية:

[1] خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعةن عمان،2009، ص10.

- **الرقابة الداخلية أو الضبط:** الوسائل المعتمدة داخل المصرف لملاحظة قبل وبعد العمليات المختلفة.

- **المراجعة الداخلية:** أو الفحص الداخلي النظامي للعمليات المختلفة للتأكد من انطباقها على الإجراءات والتعليمات والسياسات الموضوعة، وإبلاغ الإدارة العليا المختصة بنتائج تدقيقها.

- **المراجعة الخارجية:** هي التي تقوم جهة خارجية بها لتقييم أداء المصرف وانطباقه مع القوائم والضوابط المعتمدة.

02/ أهداف إدارة المخاطر المالية:

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية في ما يلي:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.

- إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مربوطتين مع بعضيهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.

- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

ومنه يمكن القول أن كل أهداف إدارة المخاطر تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتخفيف منها وحلها ومعالجتها.[1]

المطلب الثاني: أساليب وعناصر إدارة المخاطر البنكية.

- **الفرع الأول: أساليب إدارة المخاطر البنكية.**

هناك عدة تقنيات لإدارة المخاطر المالية، وتختلف هذه التقنيات باختلاف المخاطر، ونذكرها فيما يلي:

01/ تحاشي أو تفادي المخاطرة: يتم تحاشي المخاطرة عندما يرفض الفرد أو المنظمة قبولها حتى ولو للحظة ويعد تفادي المخاطرة أحد أساليب التعامل مع المخاطرة ولكنه تقنية سالبة وليست إيجابية ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع مخاطر كثيرة فلو استخدم تفادي المخاطر بشكل مكثف لحرمت المؤسسات أو المستثمرين من فرص كثيرة لتحقيق الربح ولربما عجزوا عن تحقيق أهدافهم.

02/ تقليل المخاطرة: يمكن كذلك إدارة المخاطر المالية من خلال تقليلها وذلك بطريقتين:

[1] خالد وهيب الراوي، مرجع سابق، ص12.

الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها ومثلها في ذلك برامج السلامة وتدابير منع الخسارة سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع المخاطرة عن طريق منع حدوث الخسارة أو تقليل فرص حدوثها وهو نفس الشيء بالنسبة للمخاطر المالية.

والثانية المخاطرة يمكن أيضا تقليلها بشكل إجمالي من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما، وبناء على هذه التقديرات يمكن لمنظمة مثل شركة تأمين أن تقترض إمكانية حدوث خسارة نتيجة لمثل هذا التعرض ولا تواجه بعد نفس احتمال الخسارة نفسها.

03/ الاحتفاظ بالمخاطرة: الاحتفاظ بالمخاطرة أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطرة بل أنه يكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل، ويجب على كل منظمة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها وأيها ينبغي عليها أن تتفاداها أو تحولها بناءا على هامش الاحتمالات الخاص بها أو قدرتها على تحمل الخسارة، فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمنظمة ما أو مستثمر وقد يسهل تحملها بالنسبة لأخرى أو مستثمر آخر وكقاعدة عامة فإن المخاطرة التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسائر معينة صغيرة نسبيا.

04/ تحويل المخاطرة: من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى آخر أكثر استعداد لتحملها ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل من المخاطر ومن الأمثلة الممتازة لاستخدام تقنية التحويل للتعامل مع المخاطر التحوط فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل بها ، ويقوم المتعاملون والمعالجون وفقا له (التحوط) بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقعت بيعهم له، وهو عبارة عن تزامن البيع والشراء بغرض التسليم الفوري مع الشراء أو البيع بغرض التسليم

المستقبلي الذي يتحمل بمقتضاه شخص (Harmless Hold) وغالبا ما يتم تحويل المخاطرة من خلال عقود، ويعد اتفاق مسؤولية شخص آخر عن الخسارة مثالا لمثل هذا التحويل، على سبيل المثال أيضا يمكن تحويل المخاطرة عن طريق التأمين، ففي مقابل دفع مبلغ محدد (قسط التأمين) يسدده أحد الطرفين يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول حتى بمبلغ معين عن الخسارة المحددة الجائزة الحدوث.

05/ اقتسام المخاطرة: يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة لتحويل المخاطرة وهو أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطر وعندما يتم اقتسام المخاطرة يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ومع ذلك فالاقتسام أحد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى مجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين، ويعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطرة من خلال الاقتسام حيث أنه إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطرة بواسطة أفراد المجموعة.[1]

الفرع الثاني: العناصر الرئيسية في إدارة فعالة للمخاطر.

قبل أن نبدأ باستعراض وسائل إدارة المخاطر المختلفة، لعله من المفيد أن نستعرض بعض العناصر التي نراها أساسية لإدارة فعالة للمخاطر، ويمكننا تحديدها بما يلي:

- وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات واضحة وشاملة.
- توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة
- توزيع وتفويض واضح للمسؤوليات وعدم تداخل في الواجبات.
- توفر سجلات محاسبية ومستندية مناسبة.
- وجود أنظمة رقابة داخلية وخارجية وأنظمة تحقق من مستوى الأداء
- وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر.

[1] خالد وهيب الراوي، مرجع سابق، ص 34-35.

- إصلاحات قانونية وإدارية لتسهيل عمل المصارف.

المطلب الثالث: مراحل عملية إدارة المخاطر.

عندما نقول بأن إدارة المخاطر هي منهج علمي للتعامل مع المشكلات التي يمكن أن تواجه المنظمة فهذا يدل على أنها تتكون من سلسلة من الخطوات المنطقية، ورغم أننا سندرس كل من هذه الخطوات على حدا إلا أنها في الواقع العملي تندمج مع بعضها البعض، وأثناء البحث وجدت عدة مقاربات مختلفة سنستعرض مخططا لكل منها، ولكننا سندرس لأجل الوضوح الخطوات التي يحددها د/ طارق عبد العال في كتابه إدارة المخاطر وسنبدأ بالنموذج الذي وضعه د/روبرت مارك سنة 2006.[1]

الشكل رقم (01) : the risk management process

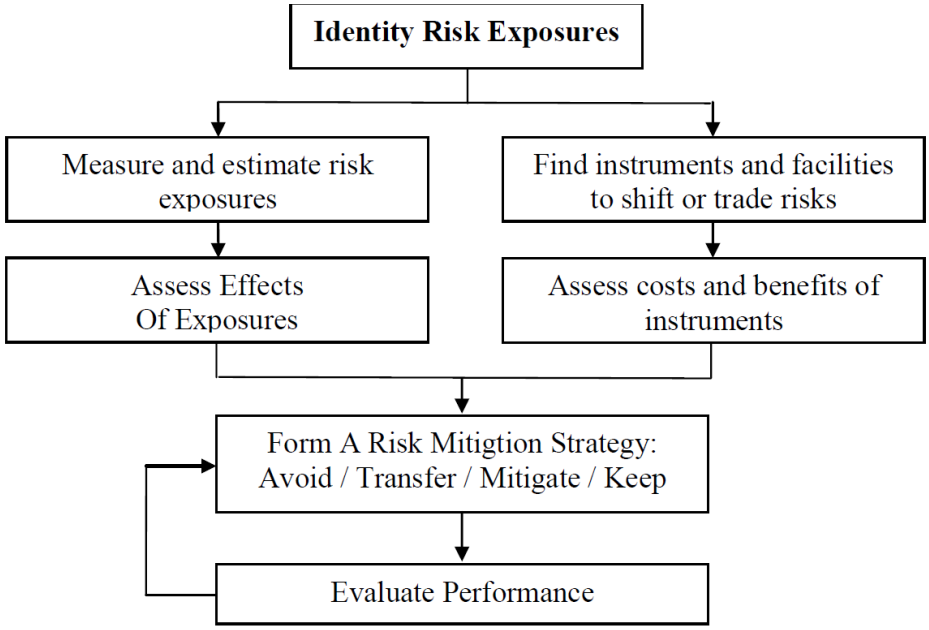

وفي هذا النموذج بدأ د .روبرت مارك العملية من معرفة وتحديد الخطر ثم قرر قياس الخطر وإيجاد الآليات المحتملة للتعامل معه، ثم انتقل إلى دراسة أثر الخطر ودراسة تكلفة وفوائد التقنيات المستخدمة لمواجهته، ثم اختيار التقنية المثلى، وبعد ذلك انتقل إلى

[1] – طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، مرجع سابق،ص25.

تقييم الأداء ثم العودة واختيار استراتيجية أخرى في حال وجود انحراف، أو الإبقاء على الاستراتيجية المتبعة في حال نجاحها.

والآن سنرى النموذج المقترح من قبل معهد إدارة المخاطر في المملكة المتحدة في كتاب قياسات إدارة المخاطر 2002 (IRM).

الشكل رقم (02) the risk management process

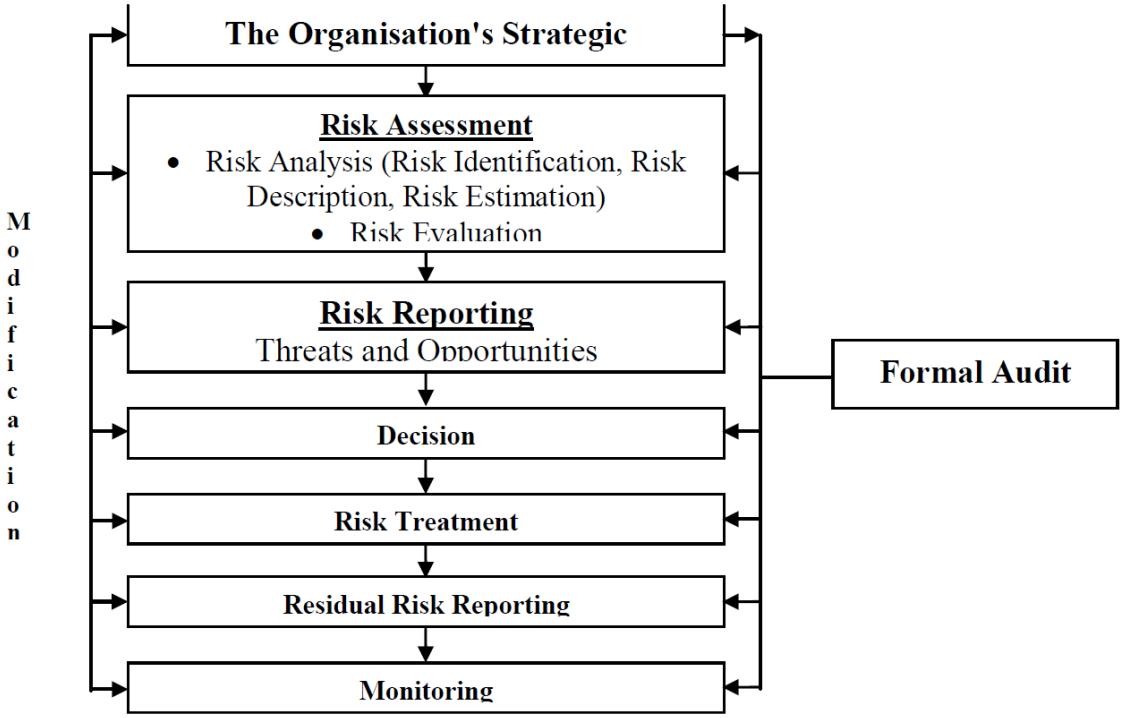

المصدر: كندا البيطار، إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص 15.

وفي هذا النموذج بدأت عملية إدارة المخاطر انطلاقا من الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، انتقالا إلى تقدير الخطر بالخطوات التالية:

تحليل الخطر : الذي يتضمن تعريف الخطر ووصفه ومحاكاته / تقييم الخطر / ثم إلى تقديم تقرير بالمخاطر كفرص وتهديدات، يليه اتخاذ القرار، فبمعالجة الخطر مع القيام بعملية الرقابة والتغذية العسكرية.

والآن سنبدأ الدراسة المفصلة للنموذج المختار، حيث قال د/طارق عبد العال (2003) أن عملية إدارة المخاطر تتألف من الخطوات التالية (تقرير الأهداف / التعرف على المخاطر/ تقييم المخاطر /دراسة البدائل واختيار أداة التعامل مع المخاطر /تنفيذ القرار / التقييم والمراجعة).[1]

تقرير الأهداف: تتمثل الخطوة الأولى لعملية إدارة المخاطر في تقرير ما تود المنظمة أن يحققه برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة، وذلك للحصول على أقصى منفعة من النفقات المتعلقة بإدارة المخاطر الخاص بها بدقة، وذلك للحصول على أقصى منفعة من النفقات المتعلقة بإدارة المخاطر، ولذلك يلزم وضع خطة دقيقة وإلا نشأ اعتقاد بأن إدارة المخاطر هي عبارة عن سلسلة من المشاكل الفردية المنعزلة وليست مشكلة واحدة.

التعرف على المخاطر: من الواضح أنه قبل القيام بأي فعل يجب التعرف على الأخطار التي تواجه المنظمة، حيث يجب أن يكون مدير المخاطر على دراية ووعي بها، ومن الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، لأن اختلاف العمليات والأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة، حيث يكون بعضها واضحا، في حين أن بعضها الآخر يمكن أن يتم تجاهله.

وتوجد العديد من الأدوات للتعرف على المخاطر، ومن أهمها السجلات الداخلية للمنظمة، وقوائم مراجعة بوالص التأمين واستقصاءات تحليلا لمخاطر، خرائط العمليات وتحليل القوائم المالية ...الخ. وأفضل منهج مطبق للتعرف على المخاطر هو منهج الدمج، وذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال في المنشأة أو المنظمة.

[1]–طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد–إدارات–شركات–بنوك)، مرجع سابق، ص27.

. **تقييم المخاطر:** بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم يتم بناء على ذلك ترتيب أولويات العمل، وعادة ما تصنف المخاطر ضمن ثلاث مجموعات:

. **المخاطر الحرجة**: كل ظروف التعرف للمخاطرة التي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثية وسوف ينتج عنها الإفلاس.

. المخاطر الهامة: ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس، ولكنها سوف تستلزم من المنظمة الاقتراض لمواصلة العمليات.

.المخاطر الأقل أهمية: ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها بالاعتماد على الأصول الحالية للمنظمة أو دخلها دون أن يتسبب ذلك في ضائقة مالية.

إن توزيع ظروف التعرض للمخاطرة على واحدة من هذه المجموعات يتطلب تقرير مبلغ الخسارة المالية التي تنشأ من تعرض معين، وتقييم قدرة المنظمة على استيعاب مثل هذه الخسائر، ويتضمن ذلك قياس مستوى الخسارة غير المؤمن ضدها والممكن تحملها دون اللجوء للاقتراض، والوقوف على القدرة الائتمانية القصوى للمنظمة.

.دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر: تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وتمثل هذه المرحلة مشكلة في اتخاذ القرار، بعبارة أكثر تحديدا تقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي استخدامها في التعامل مع كل مخاطرة، وتتفاوت درجة وجوب اتخاذ مدير المخاطر لهذه القرارات من منظمة لأخرى، وعند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع مطارة معينة، يجب على مدير المخاطر الأخذ بالاعتبار مدى أولوية المخاطرة، ثم يتم إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل

منهج، ثم يتم اتخاذ القرار بناء على أفضل المعلومات المتاحة وبالاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر في الشركة.[1]

تنفيذ القرار: في هذه المرحلة ووضع البديل المقرر موضع التنفيذ، يجب وجود تكامل بين جميع إدارات المنظمة وذلك لضمان اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تنفيذ القرار.

. التقييم والمراجعة: إن هذه العملية مهمة جدا لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر، ويجب التطرق لها لسببين:

الأول: أن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ، فالتغيير مستمر حيث تظهر مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، ولذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون مناسبة هذا العام، والانتباه المتواصل مطلوب.

الثاني: فهو أن الأخطاء ترتكب أحيانا، ويسمح إجراء تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمديري المخاطر بمراجعة القرارات واستكشاف الأخطاء وتصحيحها قبل أن تصبح باهظة التكاليف.

ويمكن أن تتم عملية المراجعة إما من قبل مدير المخاطر في المنظمة أو في بعض المنظمات يتم استقدام استشاريين من الخارج للقيام بعملية المراجعة.

ونشير في الأخير إلى أن هناك العديد من الأساليب التي يمكن للبنوك استخدامها لإدارة المخاطر التي تواجهها، ويمكن أن يشكل كل أسلوب منها طريقة للتعامل مع نوع معين من المخاطر، وفيما يلي أهم أساليب إدارة المخاطر بالبنوك:

- تحليل الوضع المالي للعملاء . – ضمانات القروض. – استخدام المشتقات.

[1] –طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد–إدارات–شركات–بنوك)، مرجع سابق، ص 29.

- تحليل العناصر الخاصة بالزبون والتي تشمل العنصر البشري، – التوريق في حالة المخاطر الائتمانية
- الاحتفاظ من قبل البنك بوسائل وتقنيات داخلية لتغطية أخطار العملة والصرف.
- تحليل السوق ودراسته ومراقبة اتجاهات المؤشرات السوقية الكلية والجزئية في حالة المخاطر السوقية.
- التجنب والتأمين والتفاوض، وهيكلة الاستثمار في حالة المخاطر القطرية.
- التأمين على الودائع والاحتفاظ بقدر كافي من رأس المال بالنسبة للمخاطر الائتمانية.
- استعمال أدوات السياسة النقدية من طرف البنك المركزي كسياسة لإدارة المخاطر
- تحليل الفجوة في إدارة مخاطر أسعار الفائدة.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكننا القول بأن البنك يتوفر على عدة أدوات يستعملها في تداول النقود سواء عند استلامها من الآخرين أو عندما يقوم بمنحها أو استثمارها، فالبنوك لا تحصل على النقود من أجل تخزينها أو تجميدها فهي تبحث عنها وتقوم بتجميعها من أجل استعمالها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين وتحقيق مكاسب معتبرة، ومن أوجه استعمالات النقود المودعة لدى البنوك تستعمل معظمها في منح القروض للأطراف الذين هم في حاجة ماسة إليه.

كما توضح لنا أيضا أن أي عمل يقوم به البنك يحمل في ذاته مخاطرة، في نفس الوقت فهو يعمل على اجتناب الوقوع فيها، وهذا لا يعني أن يجمد نشاطه لأن مهمته هي المخاطرة من أجل تحقيق الأرباح، فالمخاطرة أمر طبيعي يتعلق بممارسة العمليات البنكية، إلا أن ذلك لا يعني إغفال الدراسة العلمية والالتزام بالحيطة والحذر والتحوط لضمان البقاء والاستمرار، ومن أجل توضيح هذه النقطة سوف نتعرض في الفصل الثاني إلى أهم وأبرز المناهج المتبعة للتحوط من المخاطر المالية في البنوك.

الفصل الثاني

المناهج المتبعة للتحوط من المخاطر المالية

تمهيد:

نظرا للنمو السريع في حجم ونطاق الخدمات المصرفية في بلدان كثيرة، فقد أصبح موضوع التحوط من المخاطر في المعاملات المالية يحظى بأهمية متزايدة بالنسبة لصانعي السياسات والمهتمين بالاستقرار المالي.

حيث لا يخلو العمل المصرفي من المخاطر التي تطرح تحديا للمؤسسات المالية وهيئات إعداد المعايير فالمؤسسات المالية والبنوك في معاملاتها المالية هي عرضة للكثير من المخاطر لذلك فهي حاجة ملحة للتحوط من هذه المخاطر.

من هذا المنطلق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى 03 مباحث أساسية يحتوي كل مبحث على عدد من العناصر فلقد خصصنا المبحث الأول لماهية التحوط ويتضمن ثلاثة مطالب حيث سنستهل دراستنا بالتحدث عن مفهوم التحوط ثم سنذكر في المطلب الثاني فائدته في المعاملات المالية وختاما في المطلب الثالث سنسلط الضوء على استراتيجيات التحوط في المعاملات المالية.

في المبحث الثاني سنقوم بدراسة عامة حول المشتقات المالية والحوكمة المصرفية في التحوط من المخاطر المالية، ولكي نلم بمختلف جوانب الموضوع قسمناه إلى ثلاثة مطالب حيث سنستهله بالأساليب المتبعة للتحوط من أهم المخاطر البنكية، ثم سنتحدث في المطلب الثاني حول المشتقات المالية للتحوط من المخاطر المالية، وأخيرا سنسلط الضوء على الحوكمة المصرفية كأداة للتحوط من المخاطر المالية في المطلب الثالث.

أما في المبحث الثالث فسيتم التطرق إلى مقررات لجنة بازل كآلية للتحوط من المخاطر المالية خلال التعرض إلى كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل الأولى في المطلب الأول، ثم التعرف على مقررات لجنة بازل الثانية في المطلب الثاني، وفي المطلب الأخير سيتم التطرق إلى متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفقا لمقررات لجنة بازل الثالثة.

المبحث الأول: ماهية التحوط واستراتيجياته في المعاملات المالية

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن ماهية التحوط من خلال عرض هذا المفهوم بتعاريف متعددة والتطرق إلى فائدته واستراتيجياته في المعاملات المالية.

المطلب الأول: معنى التحوط

- **الفرع الأول: معنى التحوط في اللغة.**

جاء في مختار الصحاح مادة (حوط) حوط تحويطا: بنى حوله حائطا فهو محوط، ومنه: قولهم:أنا أحوط حول ذلك الأمر، أي أدور، أي يقيم حاجزا من حائط حوله.[1]

وحاطه :كلأه ورعاه، واحتاط لنفسه أي: بالثقة.

وجاء في المعجم الوجيز: حاط بالشيء شمله برعايته، وأحاط بالأمر أدركه من جميع نواحيه، وحوط الشيء حفضه وتعهده، وأحتاط، أخذ في أموره بأوثق الوجوه.

وبناء على ما جاء في معاجم اللغة نستطيع أن نقول بأن مادة حوط أو حاط تشتمل على معنى الحفظ والرعاية والتوثيق والاعتناء بالشيء وذلك على جهة العموم، وإذا تعلق الأمر بالمال، فالمعنى حفضه والعناية به وعدم إتلافه.

وفي جانب المعاملات المالية يكون المعنى هو الأخذ بأوثق الوجوه وأكثرها ضمانا وأمانا، ويكون بكل ما يضمن عدم هلاكه وخسارته بالكلية، وإن لم يملك ذلك فتقليل الخسارة وتقليصها أيضا يدخل ضمن مدلول التحوط لغة.

- **الفرع الثاني: معنى التحوط في الاصطلاح .**

قبل الدخول في تحديد ماهية التحوط اصطلاحا، ننبه إلى أن التحوط وحسبما جاء بالمعنى اللغوي يدخل ويوجد في كل أمر، ففي العبادات معناه مقبول ومشروع ما لاطمئنان في

[1] مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، المطبعة الأميرية، مادة حاط.

الصلاة، كي لا يفوت ركنا أو شرطا، وهو في المعاملات المادية مقصود أيضا، يقول صلى الله عليه وسلم " من ولي ليتيم مالا فليتجر له به ولا يدعه حتى تأكله الصدقة".

ولئن كان للتحوط (Hedging) معنا عاما كما فهمنا، فإنه مصطلح يستخدم للدلالة عل تحييد المخاطر وتقليصها ونقلها وإدارتها، فإن ما نريده هنا هو التعرف على معناه إذا تعلق بالمعاملات المالية حيث مقصود المذكرة.

وبناء على ذلك: يرى البعض من الباحثين أن التحوط في المعاملات المالية يعنى به موقف يتخذ في سوق معين للتعويض عن التعرض لتقلبات الأسعار في سوق آخر بهدف تقليل التعرض للمخاطر الغير مرغوب فيها.[1]

ويرى البعض أن التحوط المالي: هو مصطلح يستخدم للدلالة على تحييد المخاطر وتقليصها، ومن ثم فقد عرف التحوط بأنه الوقاية والاحتماء من المخاطر.

وفريق ثالث يعرف التحوط بأنه: الإجراءات التي تتخذ لحماية المال من التقلب غير المتوقع وغير المرغوب للعاقد.

وعرفه اتحاد المصارف العربية بأنه: فن إدارة مخاطر الأسعار من خلال مراكز عكسية عند التعامل في أدوات المشتقات.

وعرفه صندوق النقد الدولي بأنه: وسيلة تقليل مخاطر مالية لطلب مركز في إحدى الأدوات يعوض منها جزئيا أو كليا مخاطرة تقترن بمركز آخر.

ونميل إلى اختيار التعريف الأخير لكونه يشتمل على أكثر عناصر المعرف، وهي:

- ان التحوط وسيلة وليس غاية في ذاته

[1] عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، العدد الحادي عشر، 1666، ص55.

- أن التحوط وسيلة لتقليل المخاطر في المعاملات المالية.
- أن التحوط يكون باتخاذ مراكز عكسية في أدوات المشتقات، فإن كان مركزه في الأولى بائعا، كان مركزه في الثانية مشتريا، وهكذا.

- **الفرع الثالث: تطابق معنى التحوط في اللغة والاصطلاح.**

من خلال ما قرأناه من معنى التحوط في اللغة وفي الاصطلاح يتضح لنا أن المعنى في الاصطلاح يتطابق مع معناه في اللغة، فهو في اللغة: العناية وعدم خسارته، سواء بمحاولة تحييد المخاطر أو تجنبها أو تقليصها، وإن كان المقصود تعويض الخسائر فهو نوع من الحفظ بعدم تركه للضياع، مصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن الله كره لكم ثلاثا قيل وقال، وإضاعة المال وكثرة السؤال".

المطلب الثاني: فائدة التحوط في المعاملات المالية.

يتبين من تعريف التحوط السابق الإشارة إليه، أن هدف التحوط في المعاملات المالية يتمثل في تقليل حجم المخاطر في الاستثمارات، أو تحييدها، أو الوقاية منها بالكلية، وأخيرا التعويض عنها.

ومعنى ذلك أن التحوط لا يقتصر في معناه على إلغاء المخاطر كلية، وإنما يعمل على توزيعها بين أطراف المعاملة إن أمكن، وربما إلى طرف أو أطراف آخرين، ومن الأصوب أن يكون هدف التحوط: الاحتماء والوقاية من المخاطر، أو في حده الأدنى تحييد المخاطر وتقليلها، إذ هو بهذا المعنى يكون أقرب إلى القبول.[1]

وبالتالي يمكن إيجاز فوائد التحوط في المعاملات المالية فيما يلي:

- التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة.
- تقدير المخاطر والاحتماء منها بما لا يؤثر على ربحية البنك.

[1] إبراهيم أبو النجا، "التأمين في القانون الجزائري" ج02،ط02، ديوان المطبوعات الجزائرية،1992، ص56-57.

- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر على جميع مستوياتها
- تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة المالية.
- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنون.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية
- إعداد دراسات التحوط قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أيه مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- تقوم عملية التحوط من المخاطر المالية على وضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات.

ومنه يمكننا القول أن عملية التحوط من المخاطر في المعاملات المالية تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها والعمل على إيجاد طرق جديدة وفعالة ومناسبة للتحوط منها للتخفيف منها وحلها ومعالجتها.

ومنه يمكننا القول أن عملية التحوط من المخاطر في المعاملات المالية تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها والعمل على إيجاد طرق جديدة وفعالة ومناسبة للتحوط منها للتخفيف منها وحلها ومعالجتها.

المطلب الثالث: استراتيجيات التحوط في المعاملات المالية.

- **الفرع الأول: الاستراتيجية الأولى:** التأمين.

يقوم التأمين على مجموعة من الأسس أبرزها:

1/ الأساس الاقتصادي للتأمين: يرى أنصار هذا المذهب أن التأمين يقوم على أساس اقتصادي، الا أنهم اختلفوا حول معيار هذا الأساس فذهب فريق منهم إلى الأخذ بفكرة الحاجة، بينما ذهب الفريق الآخر إلى الأخذ بفكرة الضمان، مما أدى إلى بروز نظريتين:

1-1/ نظرية التأمين والحاجة: أساسها أن التأمين هو الحاجة على الحماية والامان ولا تقتصر على تغطية خطر معين يهدده في ذمته المالية فحسب وإنما لتغطية خطر يهدد حياته أو سلامة جسمه.

1-2/ نظرية التأمين والضمان: يرى أنصارها أن الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادي تتمثل في تهديد مركزه المالي والاقتصادي، والتأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية الضمان لهذا المركز المهدد.

2/ الأساس القانوني للتأمين: اختلف أنصار هذا المذهب فيما بينهم في بيان هذا الأساس تبعا لاختلافهم بشأن الركن أو العنصر الذي يعتد به، فمنهم من أخذ بركن (عنصر) الخطر مع اهتمامه بالضرر الذي يسببه الخطر للمؤمن له، ومنهم من رأى ركن التعويض، وبذلك انقسموا إلى فريقين، فريق نادى بنظرية التأمين والضرر بينما نادى الفريق الآخر بنظرية التامين والتعويض.

2-1/ نظرية التأمين والضرر: يرى القائلون بها أن التأمين لابد أن يهدف إلى إصلاح ضرر محتمل، ذلك أن التأمين هو نظام للحماية من الأخطار المحتملة الوقوع في المستقبل. وتوسع هؤلاء في معنى الضرر، حيث قرروا أنه يتمثل في إصابة الذمة المالية بخسارة، وأنها تطبق على كافة أنواع التامين.

2-2/ نظرية التأمين والتعويض: يرى القائلون بها أن أساس التأمين هو التعويض أي المقابل، الأداء، أو مبلغ التامين الذي يدفعه المؤمن له عند وقوع الخطر المؤمن منه، ويؤخذ على هذه النظرية أنها وإن كانت تتفق مع الطبيعة القانونية لعقد التأمين إلا أنها لا تتفق مع الطبيعة الحقيقية والأسس الفنية لعملية التأمين، ففي الواقع لا يقوم المؤمن بدفع التعويض من ذمته المالية بل من حصيلة الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم، فهو عملية تعاون بين المؤمن لهم.

3/ الأساس الفني للتأمين: حاول أنصار هذا الاساس استخلاصه من الاسس الفنية لعملية التامين التي هي عملية تعاون يقوم المؤمن بتنظيمها بتجميع المخاطر التي يتعرض لها المؤمن لهم، وإجراء المقاصة بينهم وفقا لقوانين الإحصاء، وإذا انقسموا إلى فريقين:

3-1/ نظرية حلول التعاون المنظم على سبيل التبادل محل الصدفة البحتة: يرى أنصارها أن التأمين في حقيقته هو تعاون بين عدة مؤمن لهم يواجهون مخاطر متشابهة، حيث تغطى جماعيا بدلا من أن يواجه كل منهم المخاطر بمفرده تاركا أمر تعرضه لهذه المخاطر لمحض الصدفة، فعملية التامين اذن هي عملية تعاون منظم على سبيل التبادل بين المؤمن والمؤمن لهم طبقا لأسس فنية من شأنها إبعاد احتمالات شوفتون يعرف التأمين بأنه" أستبدل التبادل المنظم طبقا لقوانين (chaufton) الصدفة البحتة في وقوع المخاطر، وهذا ما جعل الإحصاء بآثار الصدفة البحتة " تمتاز هذه النظرية بالكشف عن الأسس الفنية لعملية التعاون المنظم على سبيل التبادل بين المؤمن لهم التي تشتمل عليها عملية التأمين، غير أنها اقتصرت على الجانب الفني للتامين وأهملت الجانب القانوني له بصفته عقدا ملزما للجانبين به ترتب التزامات عل كل من الجانب الفني للتأمين وأهملت الجانب القانوني له بصفته عقدا ملزما للجانبين به تترتب التزامات على كل من المؤمن والمؤمن له.[1]

[1] إبراهيم أبو النجا، مرجع سابق، ص25-26..

3-2/ نظرية التأمين كمشروع منظم فنيا: يرى القائلون بها أن عقد التأمين ليس عقدا ماديا يستطيع الأفراد العاديون إبرامه بأنفسهم، وإنما هو عقد يهدف إلى تجميع الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم ، وتمتاز هذه النظرية بأفضليتها في إضافة الجانب الفني إلى عقد التأمين

4/ الاتجاه الحديث للتأمين: حاولت المذاهب الثلاثة – التي تناولناها – يجاد أساس للتأمين فلم تفلح نظرياتها، ولعل ذلك مرده إلى أن كل منها اكتفى بالنظر إلى الجانب واحد من جوانب الـــمين، اقتصادي، فني أو قانوني، ولذلك فإن الاتجاه الحديث رأى الجمع بين هذه الجوانب للتوفيق بين النظريات السابقة، ووفقا لهذا المؤمن ويلتزم فيه بتغطية الخطر مقابل التزام المؤمن لهم بدفع الأقساط.

- **الفرع الثاني: الاستراتيجية الثانية**: موائمة الأصول والخصوم (التحوط الطبيعي).

يمكن استخدام أسلوب الموائمة بين الأصول والخصوم كطريقة لمعالجة المخاطر التي تواجهها المؤسسة، ويمكن عن طريق ذلك معالجة مخاطر أسعار السلع، وأسعار الأسهم، ولكنها تستخدم بصفة خاصة معالجة مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر سعر الفائدة.

أول من استخدم هذه الطريقة صناديق التقاعد في الولايات المتحدة ثم تبنتها البنوك وشركات التأمين، يتعرض صندوق التقاعد لمخاطر تغير أسعار الفائدة، فالصناديق تلتزم عادة بدفع تيار من الرواتب للمشترك عند تقاعده يكون ذا مقدار ثابت بينما انه يدفع اشتراكه على مدى سنوات طويلة. وتعتمد قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته على دقة الحسابات التي اعتمد عليها تقدير تلك الاشتراكات.

فإذا تغيرت أسعار الفائدة تأثر مستوى الدخل الذي يحصل عليه الصندوق ومن ثم يفشل في الوفاء بالتزاماته، ويقصد الموائمة بين الأصول والخصوم هو المقارنة بين لبقيمة السوقية لكل منهما، في البداية تكون القيمة السوقية للأصول والخصوم في المؤسسة متساوية، ولكن لما كان لكل واحد منهما يتأثر بسعر الفائدة بطريقة مختلفة، احتاج الأمر إلى الموائمة

المستمرة بينهما، ويكون هدف معالجة الخطر ضمن هذه الطريقة هو التأكد بأن الفرق بين القيمة السوقية للأصول والخصوم اقل تأثرا بتغييرات سعر الفائدة[1]

- **الفرع الثالث: الاستراتيجية الثالثة:** نقل المخاطرة (التحوط باستخدام المشتقات المالية والتوريق)

ينظر الكثير من الباحثين في قضايا المال والاستثمار إلى المشتقات المالية والتوريق كأفضل ما استطاع الفكر الاستثماري انجازه إلى الآن، كما يبرز دورهما في التحوط ضد المخاطر ونقلها.[2]

المبحث الثاني: دور المشتقات المالية والحوكمة المصرفية للتحوط من المخاطر المالية.

لقد أدى نمو وتوسع الأسواق المالية دورا ملحوظا في تنامي طبيعة ونوع الأدوات المالية المتعامل بها في هذه الأسواق، فبعدما انحصر التعامل فيها بالأسهم والسندات والتي

[1] أسعد رياض، الهندسة الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2001، ص72

تعتبر أدوات تقليدية ظهر ما يعرف بالأدوات المشتقة كضرورة فرضتها حتمية التعامل مع المخاطر والتحوط منها، كما أصبحت الحوكمة ضرورية في البنوك خاصة بعد تعقد نشاطها في الآونة الأخيرة وبالتحديد في مجال إدارة المخاطر لذا سنتعرف من خلال هذا المبحث أولا على الأساليب المتبعة في التحوط من المخاطر البنكية ثم التعرض إلى المشتقات المالية والحوكمة المصرفية ودورهما في التحوط من المخاطر المالية.

المطلب الأول: الأساليب المتبعة للتحوط من أهم المخاطر البنكية.

سيتم التركيز على الأساليب المتبعة للتحوط من أهم المخاطر البنكية المتمثلة في المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة إضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات.

الفرع الأول: اساليب التحوط المخاطر الائتمانية.

تعتمد البنوك في التحوط من المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر الناجمة، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك.

- **الاستعلام المصرفي**: قبل منح للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

- إجراء مقابلة مع طالب القرض: إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماشي

المؤسسة وتعاملاتها المالية هو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح.

- المصادر الداخلية من البنك:

يعد تنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طلب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك.
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.
- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

- **المصادر الخارجية للمعلومات**: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والمودعين نشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.
- **تحليل القوائم المالية**: هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم للسنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض من الفوائد.

تتمثل أساليب التحوط من المخاطر الائتمانية فيما يلي:

1-**تنويع مخاطر الائتمان:** في التمويل الحديث، نجد أن تنويع الأصول هي الاتجاه النظري والأسلوب السليم لخفض تقلبات العائد على أي مستوى من المستويات نتوقع

معه وجود خطر ضمن محفظة الاستثمارات في نوع واحد من القروض، ويشار إلى هذا النوع بقانون الأعداد الكبيرة في مجال تنويع المخاطر تتم المقارنة على أساس أن احتمال أن يتحمل المقرض خسارة من الإقراض كنتيجة لمحفظة مكونة من نوع واحد من أنواع القروض سوف يختلف عن الخسارة الفعلية التي يحققها لعدد من القروض التي ينتمي إليها هذا القرض محل الدراسة ويعتمد قانون الأعداد الكبيرة علة معامل الاختلاف المعياري حيث

يتضح وجود علاقة عكسية بين معامل الاختلاف المعياري وحجم العينة (حجم القروض) إذ ينخفض معامل الاختلاف المعياري بزيادة حجم القروض، إلى أن يصل إلى الصفر عندما يكون حجم القروض ما لا نهاية وهذا ما تتجه مزايا قانون الأعداد الكبيرة.

2-**تنويع المحفظة:** بالرغم من التقدم الكبير الذي توصلت إليه النظرية الحديثة لمحفظة الاستثمار فإن الفضل يرجع إلى الجهود الكلاسيكية التي قدمها ماركوفيتش 1959 والذي من أبرز أهمية اختيار المحفظة وأهمية الكفاءة في تنويعها، ومازالت نظريته هي الأساس المرجعي لتنويع أصول المحفظة وينطوي تنويع المحفظة على التباين في العائد على أصول محفظة المنشأة عندما تتكون من مزيج من الأصول العديدة.

الفرع الثاني: التحوط من مخاطر السيولة.

بصفة عامة لا يمكن القول أن التحوط من مخاطر السيولة يتمثل في إيجاد موارد جديدة بتكلفة هامشية أقل متوسط مردودية الاستخدامات فهناك تسيير قصير المدى (تسيير الخزينة) وتسيير طويل المدى[1] للتحوط من هذا النوع من المخاطر.

01/ تسيير قصير المدى (تسيير الخزينة) : التسيير الشامل للأصول والخصوم عملية جديدة في البنوك، لذلك نجد أن هذه الأخيرة قامت دائما بالاهتمام بتسيير خزينتها، أي تسيير

الأصول المملوكة من عملة محلية أو عملات أجنبية مع احترام القوانين النقدية وقوانين الصرف، وتسيير الخزينة البنكية الحديث غير من آفاقه بسبب:

- السوق الذي فيه أو عليه خزينة البنوك تعمل بتطوير واسع، وعدد العمليات تتضاعف وتتزايد بشكل مساير لاقتصاد السوق.
- تغيير الخزينة كعامل من عوامل تحقيق البرح داخل البنك.
- الارتباط المتبادل بين توازن الخزينة وتوازن المالي الاجمالي المعترف به، ويأخذ بعين الاعتبار في الحسابات الاقتصادية للمصرفي، هذا الارتباط المتبادل يمكن يله كما يلي:

ليكن بنك يريد أو يبحث عن تغطية ربحه لفترة محددة من الزمن ويعرف مبلغ موارده المتاحة له، ولكن يجهل التطور المستقبلي لمعدل الفائدة، ميزانيته البسيطة تتمثل في المعادلة التالية:

$$D=L+C$$

D: الموارد المقترضة

C: القروض

L: السيولة النقدية

الاستخدامات والموارد المؤقتة يتم تجاهلها الشيء الذي لا يعتبر عقلاتي إذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف أهمية قيمة مبالغهم داخل الميزانية البنكية، الهيكلة العظمى للأصول بين L و C أي نفسها التي تغطي الربح والتي تتعلق بالتطور المرتقب لمعدلات الفائدة خلال هذه الفترة المحددة، إذا توقع البنك ارتفاع من معدل الفائدة خلال هذه الفترة، سوف يرفع من C كما يلي:

إن r يمثل معدل الفائدة للرصيد، وبنفس الطريقة البنك يقدر نمو مخاطرة السيولة عبر السيولة عبر تكلفة ولتكن في المجموع ربح البنك ينتج عبر :

3- **التسيير طويل المدى**: يتم تسيير مخاطرة السيولة على المدى الطويل بتجديد السقف لمختلف أقسام هيكلة الاستحقاق بطريقة تسمح بتجنب الاجل والعامل الرئيسي لتسيير مخاطرة السيولة طويلة وقصيرة المدى هو لجوء البنك إلى مختلف أسواق رؤوس الأموال، التي تساعد البنك بإجراء تعديلات سريعة، وبأقل تكلفة لمستحقات على مستوى الخصوم والأصول، لكن تدخله في الأسواق يرتبط بمتغيرات كالحجم المردودية

ونوعية المساهمة هذه العناصر التي يجب اعتبارها جوهرية، ولها أهمية سريعة، وللحصول على أعظم ربح يجب أن نعدم مشتقة الربح بالنسبة للتعديلات في هيكلة الأصول.

هذا يعني أن تكلفة أصول البنك تكون عظمى، عندما تكون مردودية واحدة وحدة نقدية تقرض إضافية تكون تساوي على تكلفة السيولة الناجمة عن التعديلات في هيكلة الأصول لذا يجب أخذ بعين الاعتبار دالة المنفعة للبنك ومدى تقديرها ومراعاتها لمخاطر السيولة، وتضييع الاستغلال يكون لديه نسبة X مرتفعة من بنك يجب المخاطرة والذي لديه نسبة أقل.

الفرع الثالث: التحوط من مخاطر أسعار الفائدة والصرف.

01/ إدارة فجوة حساسية الاستثمار: وهي تعني مقارنة الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة ومع الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة عبر فترات زمنية مختلفة، وذا لتقييم الأصول المولدة للعائد، ويتم احتساب فجوة حساسية الفائدة باستخدام المعادلة التالية:

ISGAP=ISA-ISL

حيث:

ISGAP:فجوة حساسية الفائدة

ISA:الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة

ISL:الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة

فإذا كان ناتج المعادلة موجب بمعنى أكبر من الصفر فهذا يعني أن البنك يمتلك أصول حساسة وهو ما يعد استثماريا مفضلا، لأن ذلك يعني أن الفوائد التي يحصل عليها البنك من استثماره لأصول(عوائد الأوراق المالية، الائتمان المصرفي)، يفوق الفوائد التي يقوم بسدادها عن التزاماته (الفوائد المدفوعة للعملاء وفوائد القروض التي اقترضها البنك) أي أن المحصلة تمثل ربحية، ما يطلق عليه الفجوة الموجبة لحساسية الفائدة، أما إذا كان سالب بمعنى اقل من الصفر، فالبنك يمتلك خصوم حساسة، وهو وضع غير مفصل من وجهة النظر الاستثمارية وهو ما يطلق عليه بالفجوة السالبة.

02/ التحوط من مخاطر أسعار الصرف: حيث ينبغي تحديد حجم عمليات العملات الأجنبية بالبنك، بما في ذلك العمليات القياسية داخل وخارج الميزانية العمومية في الصرف الأجنبي، وعند تقييم تعرض بنك ما لمخاطرة العملة وكفاية تقنياته لإدارة المخاطرة، يجب على المحلل أن يعي البيئة التنظيمية وظروف السوق في الدول ذات الصلة، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتغطية تعرضات المخاطرة الزائدة، (إجراءات رسمية لاحتساب المكاسب/ الخسائر غير المحققة يوميا على الأقل).

المطلب الثاني: المشتقات المالية واستخدامها للتحوط من المخاطر المالية.

تتعدد التعاريف ي أعطيت للمشتقات المالية لأهميتها وتوسع نطاق استعمالها للتحوط ضد المخاطر:

1/ مفهوم المشتقات المالية:

يقصد بها العقود التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد)، والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية. وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد، ومن أهم المشتقات:

عقود الاختيار، العقود المستقبلية، عقود المبادلات. وهي "عبارة عن عقود مالية تتعلق ببنود خارج الميزانية وتحدد قيمتها بقيمة واحدة أو أكثر من الموجودات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها" [1]

2/ أنواع المشتقات المالية:

2-1/ الخيارات: عقد الخيار هو ذلك العقد الذي يعطي لحامله الحق في أن يبيع أو يشتري أصلا معينا كالأسهم وغيرها، بسعر يسمى سعر التنفيذ وفي تاريخ معين (أو خلال فترة محددة)، وذلك مقابل مبلغ معين يدفعه محرر العقد (البائع) إلى المشتري تسمى علاوة حق الإصدار، أو تسمى بعلاوة الصفقة الشرطية. وقد ازداد التعامل بعقود الخيارات في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أصبحت تزيد عن مليون عقد يوميا تضمن مئات الملايير من

[1] سمير عبد الحميد رضوان،"المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر "دار النشر للجامعات، مصر، 2005ن ص 58.

الدولارات، ولم ينتشر التعامل بخيارات خارج الولايات المتحدة إلا في عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث أصبحت متداولة في أكثر من أربعين سوقا على مستوى العالم.

2-2/ العقد الآجل: العقد الآجل عقد يلتزم بمقتضاه طرفان أحدهما بائع والآخر مشتري لبيع أو شراء أداة يحتمل حصول أي منهما على مكاسب أو خسائر نتيجة التغيرات في المركز المرتبط بالعقود، وباختصار هي اتفاق على شراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي معين مقابل سعر معين وتعتبر العقود الآجلة مشتقة بسيطة.

2-3/ المستقبليات: هي عقود شبيهة بالعقود الآجلة، إلا أنه يندر تسليم الأصل محل التعاقد وإنما تتم التسوية على أساس فروق الأسعار، ويلتزم كل طرف من أطراف التعاقد بإيداع نسبة لدى بيت السمسرة في شكل نقود أو أوراق مالية بهدف الحماية من مخاطر التغير في حالات تغير العائد على الودائع أو بسعر العملة مثلا، وهي عقود ليست نمطية وإنما يتم الاتفاق عليها وفقا لكل صفقة على حدة، وهي واجبة التنفيذ عكس الخيارات، ويختلف العقد المستقبلي عن الاتفاقيات الأخرى من حيث إمكانية تحويله من طرف إلى آخر، فكل طرف يمكنه أيبيع حقه في الاستلام أو التسليم خلال فترة سريان العقد.

2-4/ المقايضات (المبادلة).: هي اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية أو العينية في الحاضر، على أن يتم التبادل العكسي للأصل في تاريخ لاحق محدد مسبقا، وأهم هذه العقود عقود معدلات العائد والعملات، ويعود منشأ عقود المبادلات إلى 1970 عندما طور تجار العملة مبادلات العملة كوسيلة لتجنب الرقابة البريطانية على تحركات العملات الأجنبية.

الشكل (03) : شجرة المشتقات المالية

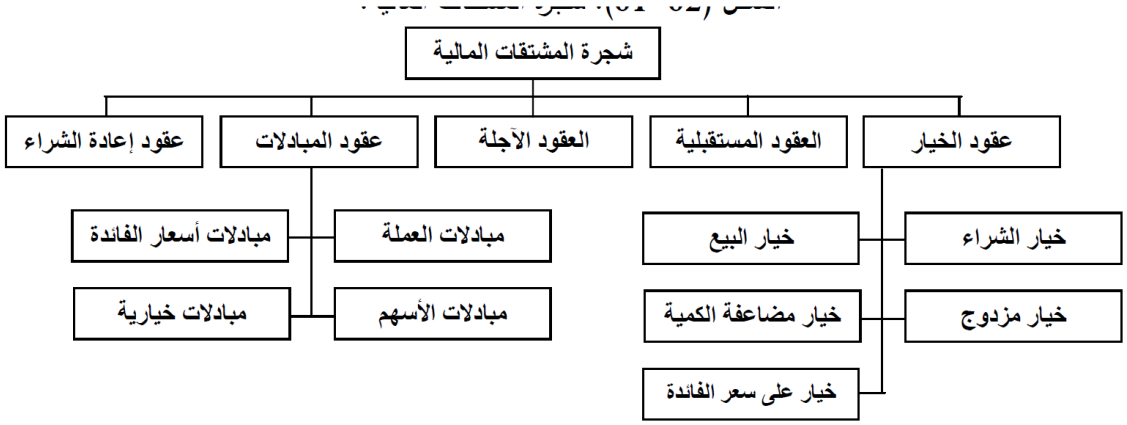

المصدر: سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص65

3/ استخدامات المشتقات المالية للتحوط وإدارة المخاطر:

تمثل أهم الوظائف الاجتماعية للعقود المستقبلية، ولتوضيح الفكرة نفترض حالة مستثمر أخذ مركزا طويلا في السوق الحاضر على سهم ما، أي اشترى السهم من سوق الأوراق المالية بسعر 50 دولار، ويخشى أن تنخفض قيمته عندما يقرر بيعه، وقد تحققت المستثمر إذ انخفض سعر السهم إلى 30 دولار، ومن ثم فقد مني بخسائر قدرها 20 دولار، ونفترض من ناحية أخرى أن المستثمر قد قام بشراء عقد خيار بيع ، وذلك فور شرائه للسهم ونفترض من ناحية أخرى أن المستثمر قد قام بشراء عقد خيار بيع، وذلك فور شرائه للسهم، يعطيه الحق في بيع السهم المحرر بسعر التنفيذ المحدد في العقد (خمسون دولار، أي بذات السعر الذي اشترى به السهم) وتاريخ تنفيذ هو ذاته التاريخ المقرر أن يباع فيه السهم، مقابل مكافأة قدرها ثلاثة دولارات، هنا يصبح المستثمر مالكا لمحفظة تتكون من سهم وعقد خيار يتم تصفية كل منهما في سوق مستقل[1].

4/ التوريق واستخدامه للتحوط وإدارة المخاطر:

أصبح اللجوء إلى التوريق كأحد الابتكارات المالية التي تعمل على سد فجوة التمويل وهو إجراء يدرس تحت مظلة نظم التمويل المركب والأذون المصرفية، وهو أداة مالية

[1] هندي منير إبراهيم، " الفكر الحديث في إدارة المخاطر" ،مؤسسة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص20.

مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز انتمائيا ثم عرضه على الجمهور من خلال مؤسسة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلا للمخاطر، وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك.

لما سبق فإن التوريق يستخدم كاستراتيجية أساسية للتحوط ضد المخاطر، خاصة مخاطر السيولة ومخاطر الإفلاس، ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

- رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها، عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى، مما يساعد على توسيع حجم الأعمال للمنشآت بدون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية.
- تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية، وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول.
- تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول السندات، وخلق علاقات إرتباطية تمويلية بين قطاعات أخرى كقطاع السكن وسوق الأوراق المالية.
- تقليل مخاطر الائتمان للأصول ، من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.
- التوريق أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق لإنجاح التمويل.

المطلب الثالث: الحوكمة المصرفية كأداة للتحوط من المخاطر المالية.

يسمح التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في النظام المصرفي للتحوط من المخاطر المالية في البنوك من خلال تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة البنك، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة.

علاقة تطبيق نظام الحوكمة بإدارة المخاطر المالية والتحوط منها: يعتبر التحوط من المخاطر جزء أساسي من الحوكمة، لأن الحوكمة عرفت على أنها:"الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المشروع أو أصحاب المصالح فيه لتوفير رقابة على المخاطر التي يتعرض لها المشروع بعمله

كما أشار معهد المدققين الداخليين بأن: "الحوكمة المؤسساتية عمليات تتم من خلال اجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة ومراقبة مخاطر المنظمة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية للتحوط من هذه المخاطر مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف وحفظ قيم المنظمة".

ونظرا لارتباط ممارسة الأعمال المصرفية بدرجة عالية من المخاطر، وباعتبار مجلس الإدارة والإدارة العليا أهك السلطات الإدارية على مستوى البنك، فإن لهما ارتباط كبير بممارسة الحوكمة الجيدة وبالتالي التحوط الجيد من المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك.

حيث لا تدع المبادئ القانونية في القوانين واللوائح المصرفية مجالا للشك في أن مجلس الإدارة ينبغي النظر له على أنه طرف رئيسي في عملية التحوط من المخاطر، حيث أنه بعد الأزمات التي مرت بها العديد من البنوك، نادى المساهمون والأطراف الأخرى ذات

العلاقة بضرورة تحمل مجالس الإدارة لمسؤولياتهم، وتتمثل المسؤوليات الأساسية الاساسية لمجلس الإدارة في الآتي:[1]

- صياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر.
- التصميم أو الموافقة على هياكل تتضمن تفويضا واضحا للسلطة والمسؤوليات عند كل مستوى.
- مراجعة وإقرار سياسات تحدد كميا وبوضوح المخاطر المقبولة وتحدد كمية وجود رأس المال المطلوب للتشغيل الآمن للبنك.
- ضمان اتخاذ الإدارة العليا بفعالية الخطوات الضرورية للتعرف على مخاطر البنك المالية والتشغيلية والتحوط منها (قياسها، مراقبتها والسيطرة عليها).
- إجراء مراجعة دورية للضوابط الرقابية للتأكد أنها ماتزال مناسبة وإجراء تقييم دوري لبرنامج صياغة رأس المال طويل المدى.
- الحصول على شروح وتفسيرات في حالة تجاوز المراكز للحدود المقررة بما في ذلك إجراء مراجعات للائتمان الممنوح لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف الأخرى ذات العلاقة الائتمانية الهامة وكفاية المخصصات المكونة.
- ضمان أن وظيفة المراجعة الداخلية تشمل مراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات.
- تفويض سلطة صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات إلى الإدارة رسميا (ومع ذلك ينبغي على المجلس أن يقيم الخطة الاستراتيجية ويوافق عليها في النهاية).
- تحديد محتوى ونوعية التقارير.
- ضمان وجود ممارسات شغل وظائف ومكافآت سليمة وبيئة عمل إيجابية.
- إجراء تقييم سنوي لأداء رئيس مجلس الإدارة وانتخاب لجنة مؤلفة في الأساس من مديرين غير تنفيذيين لتحديد مبالغ مكافآت المديرين التنفيذيين وتسمى لجنة المكافآت.

[1] طارق طه، مرجع سابق، ص132.

الفصل الثاني ـــــــ

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكننا القول بأن للتحوط أهمية كبيرة في المعاملات المالية لاعتباره وسيلة للاحتماء والوقاية من المخاطر، كما أن أساليبه واستراتيجيته تتعدد وتختلف من مؤسسة إلى أخرى يحسب نوع ودرجة الخطورة التي تعرضت لها المؤسسة.

كما توضح لنا أن المشتقات المالية أداة هامة من أدوات التحوط من المخاطر المالية، فهي تعطي للمؤسسات المالية فرصة مواجهة المخاطر الموجودة بطريقة فعال إذا أحسنت استغلالها.

كما نستخلص أن للحكومة دور فعال في التحوط من المخاطر المالية فالبنوك التي تتبنى مبادئ حوكمة مثالية تساعدها على تحسين إدارتها وتمكنها من تفادي التعرض للتعثر والإفلاس وكذا تضمن لها تطوير الأداء وتزيد من قدرتها على اتخاذ قراراتها وفق قواعد وأسس سليمة، كما تساعدها على تجنب تعرضها لأزمات مصرفية بتبنيها لمعايير الإفصاح والشفافية في تعاملها مع المستثمرين المقرضين.

وفي الأخير تبين لنا أن المقررات التي جاءت بها اتفاقيات بازل الأولى والثانية والثالثة لا تقل أهمية عن سابقتها لما جاءت به من قواعد ومعايير بخصوص إدارة المخاطر المالية والتحوط منها بتقديم أهم الطرق لمواجهة المخاطر وقياسها.

من كل ما سبق في هذا الفصل نستخلص أن المخاطر المالية في البنوك حتمية لا مفر منها ويجب على البنوك أن تنتهج آليات سليمة للتحوط من المخاطر، ومن أجل توضيح هذه النقطة سوف نتعرض في الفصل الموالي الثالث إلى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية / وكالة المسيلة.

الفصل التطبيقي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

-المسيلة-

تمهيد:

تبقى دائما عملية التحوط من المخاطر ضرورية، لأن إمكانية وقوع الخطر وارد في أية لحظة، فالبنوك الجزائرية منذ صدور قانون القرض والنقد، وظهور مختلف الفضائح المالية بسبب غياب أو عدم وجود تسيير جيد للمخاطر التي تحدق بالبنك، بدأت تولي أهمية كبيرة لتقنيات وأساليب للتحوط من المخاطر وهذا بإشراف البنوك التجارية نفسها والبنك المركزي الجزائري في إطار الإجراءات الاحترازية.

في الفصول النظرية السابقة أولينا أهمية كبيرة لكل ما يتعلق بكيفية التحوط من المخاطر المالية بصفة عامة، ما جعلنا نهدف إلى اختتام هذه الدراسة بفصل تطبيقي لتحقيق أهداف هذه الدراسة بوضوح أكثر ما سبق.

وقد تم اختيار إجراء الدراسة التطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة–، غير أن هذه الدراسة لا تغني عن إعطاء لمحة عن الإصلاحات المصرفية بالجزائر ومقارنة النظم الاحترازية للتحوط من المخاطر المالية في البنوك الجزائرية مع معايير لجنة بازل وتقديم البنك والتعرض لنشأته ووظائفه وهيكله التنظيمي وتطلعاته المستقبلية.

أما الجانب المهم فيتمثل في الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية لأجل التوصل إلى أهم المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة وقياسها ثم التعرف على الأساليب المتبعة من طرفه للتحوط من هذه المخاطر.

المبحث الأول: مدى انتهاج البنوك الجزائرية للنظم الاحترازية للتحوط من المخاطر المالية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الإصلاحات المصرفية بالجزائر.

الفرع الأول: مرحلة ماقبل الاستقلال.

شهد النظام المصرفي قبل استقلال الجزائر وجود العديد من البنوك الأجنبية أغلبها من جنسية فرنسية، كما وجدت هناك سوق رأسمالية صغيرة وشركتان للتأمين وصناديق البريد للودائع والادخار[1]، وأول مؤسسة مصرفية في الجزائر تقررت بمقتضى القانون الصادر في 1843/09/17 م وهي فرع لبنك فرنسا الذي كان متواجدا في جميع مستعمراتها، بعدها نشأ ما يسمى ب " المصرف الوطني للخصم" إلا أن هذا البنك لم ينجح في وظيفته المتمثلة في الإقراض بسبب قلة الودائع بعد تقرر استبداله ببنك الجزائر سنة 1851م، وظل هذا البنك يعمل إلى غاية 1962/12/31 ليستبدل في اليوم الموالي بالبنك المركزي الجزائري.

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال.

يمكن تلخيصها في أربعة مراحل هي:

1/ مرحلة التأسيس (1962–1970) : في هاته المرحلة انتهجت الجزائر النموذج المخطط للتنمية الاقتصادية وعليه فإن هذه المرحلة هي مرحلة تأميم المؤسسات والنقدية الأجنبية الموجودة في الجزائر.

2/ مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد (1970–1986) : كان النظام المصرفي في هذه المرحلة مرتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة فتحولت البنوك إلى تمويل

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد3، جامعة الشلف، الجزائر 2005، ص29.

المشاريع المخططة مركزيا وعليه فأصبحت هذه البنوك مجرد صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب احتياجاتها.

3/ مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق (1986–1990) : تميزت هذه المرحلة بصدور ثلاثة نصوص أساسية هي:

قانون 86–12 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام القرض والبنوك,

قانون 88–16 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات,

قانون 90–10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض,

4/ مرحلة ما بعد 1990: لعل أهم ما يميزها هي التعديلات التي مست القانون 90–10 المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر 01–01 الصادر في 2001/02/27، وأهمها ما يلي:

- يتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبة محافظ ويساعده 03 نواب ومجلس إدارة ومراقبان
- يتصرف مجلس النقد والقرض كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية أيضا.

كما شهدت هذه المرحلة إصلاحات مصرفية على ضوء الأمر الرئاسي 11/03 ويهدف هذا النص التشريعي الجديد على ما يلي:

- السماح لبنك الجزائر بالقيام بصلاحياته عن طريق توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض بالفصل ضمن بنك الجزائر بين مجلس الإدارة وجلس النقد والقرض.
- تدعيم التعاون بين البنك الجزائري والحكومة في الشؤون المالية.
- توفير الحماية اللازمة للبنوك بالإضافة إلى ادخارات الجمهور.

ومؤخرا يتواجد حوالي 21 بنك وأكثر من 05 مؤسسات مالية معتمدة بالجزائر من بينهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي نحن بصدد دراسة موضوع مذكرتنا به.

المطلب الثاني: مقارنة النظم الاحترازية للتحوط من المخاطر المالية في البنوك الجزائرية مع معايير لجنة بازل.

يمكن إدراج أوجه التشابه والاختلاف فيما يلي:[1]

- **الفرع الأول: أوجه التشابه.**

1/ العناصر المكونة لرأس المال الأساسي ورأس المال المساند هي نفسها مع اختلاف في المخصصات لمواجهة مخاطر مصرفية عامة، حيث أدرجتها لجنة بازل ضمن رأس المال المساند، بينما في الجزائر والدول الأوروبية تحتسب ضمن رأس المال الأساسي.

2/ يقدر الحد الأدنى لنسبة الملاءة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري ب 8%

3/ طريقة حساب الأوزان الترجيحية للمخاطر هي نفسها المتبعة في الجزائر مع اختلاف في النسب فقط.

4/ المعايير المطبقة في الجزائر لمراقبة وضعية الصرف هي نفسها المقررة من قبل لجنة بازل.

5/ بالنسبة لمعاملات تحويل الالتزامات خارج الميزانية هي نفسها.

- **الفرع الثاني: أوجه الاختلاف.**

1/ النظام المصرفي الجزائري لا يتوفر على أنظمة لقياس المخاطر (مخاطر التشغيل ومخاطر السوق) المنصوص عليها في المبادئ (13/12/11) للجنة بازل، مثل طريقة القيمة المعروضة للخطر VAR.

[1] احمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص271-272.

2/ معدلات ترجيح المخاطر في الجزائر تختلف عن معدلات لجنة بازل، حيث تقترح هذه الأخيرة معدلات (0% ،10% ،20% ،50% ،100%)، بينما في الجزائر فالمعدلات هي (0%، 5%، 20%، 50%، 100%).

3/ نسبة الملاءة في الجزائر تضمن تغطية خطر الائتمان فقط، بينما لم تأخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة ومخاطر الصرف.

4/ لا تملك الهيئة التنظيمية الرقابية نظام تقييم وتسيير العمليات الجارية للبنوك (المبدأ 7 من مبادئ لجنة بازل).

5/ لا تملك المعلومات والرقابة الداخلية غير متطورة بصفة كافية في البنوك الجزائرية.

6/ اختلاف في المخصصات لمواجهة المخاطر المصرفية العامة، حيث أدرجتها لجنة بازل ضمن رأس المال المساند، بينما في الجزائر والدول الأوروبية تحتسب ضمن مكونات رأس المال الأساسي.

المبحث الثاني: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الوطنية لما يكتسبه من طابع تنموي في مجال الفلاحة هذا الأخير الذي أصبح محل اهتمام من طرف الدولة في السنوات الأخيرة بغرض إيجاد بديل لموارد المحروقات، حيث تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم 106/82 بتاريخ 1982/03/13 فهو خصص في تمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة وهو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على وقع إصلاحات المنظومة البنكية والبنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن بالفعل، ونظرا للأهمية التي يتصف بها البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة، وبما أن هذا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض.

لقد أخذ البنك مبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكالاته صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات تسهيلا لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية على مستوى الوطن وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي وكل الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع.

هو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس ماله مليار دينار جزائري كما وصل عدد فروعه سنة 1985م إلى 185 فرعا و 29 مديرية جهوية، وتطور إلى أن أصبح رأس ماله هو اثنان وعشرون مليون دينار جزائري (22.000.000 دج)، ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاته 300 وكالة يخضعون لسلطة 43 مديرية جهوية سنة 2013 ورأسماله 33.000.000.000 دج (ثلاثة وثلاثين مليار دينار جزائري).

- **الفرع الأول: تعريف المجموعة الجهوية للاستغلال بالمسيلة.**

تم إنشاء هذا المجمع بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-106 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن مهيدي بوسط ولاية المسيلة.[1]

وفي سنة 1988م ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك حيث انضوى تحت إشرافها كل من وكالات المسيلة وتيميمون ورقان وأولف وكان عدد عمالها آنذاك 60 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية، وتم في تاريخ 1992م إلغاء المديرية الجهوية بولاية المسيلة واستبدالها بوكالة مركزية وبقي.

هذا الوضع إلى غاية سنة 1998 أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص عدد العمالة إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة 2001 م تم استرجاعه المديرية الجهوية وأطلق عليها اسم المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا 65 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية، إضافة إلى قرابة 10 أفراد ما بين متربصا ومتمهنا، (وهي تعد المديرية الجهوية لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على كبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها أربعة وهي على التوالي: (المسيلة 252/ تيميمون 253/ رقان254 / أولف 406).

[1] – وثائق رسمية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

ويعد المجمع الجهوي لاستغلال بالمسيلة من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.

- **الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه.**

1/ مهام البنك: بالرجوع إلى نص المادة الرابعة من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحدد مهامه نجد أن مهامه أساسا تتمثل في تنفيذ جميع المعلومات المصرفية والاعتمادية المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل ومنح القروض والمساهمة فيما يلي:

- تطوير الأعمال الفلاحية وتنمية مجموع القطاعات الفلاحية.
- تمويل المؤسسات الفلاحية، تعاونيات التسويق، قطاع الغابات، المؤسسات الفلاحية والصناعية بكل أشكالها، قطاع الصيد البحري، تعاونيات الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية.

بالإضافة إلى ذلك فإن البنك يقوم بالوظائف الآتية:

- منح القروض بكل أنواعها وتمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- الالتزام بالقيام بالضمانات.
- العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- تطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات
- إعطاء الدعم الإعلامي وتصفية المشاكل المالية.
- الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية.
- تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب وتطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة.
- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها.

- الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها.

2/ أهداف البنك:

- إعداد تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي وتجديد الثروة وعصرنتها.
- إشراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.
- الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقويم سلوكهم، غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك على (رفع الموارد بأفضل التكاليف/ التسيير الدقيق للخزينة/ تكوين وتحفيز هيئة الموظفين).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

يتكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة من مايلي:

الفرع الأول: المدير الجهوي.

هو قمة ورأس الهرم الإداري وهو أيضا بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع وذلك من خلال التعليمات والأوامر والتوجيهات المقدمة من طرفه وله الحق في الإشراف على كل المصالح التي سيتم ذكرها وهذا بمساعدة السكرتارية التي تقوم بتسهيل مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير.

الفرع الثاني: رئيس الدائرة الإدارية والمحاسبة.

هي فرع من فروع المديرية الجمهورية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي تسهر على السير الحسن للموارد البشرية والمادية والمحاسبة وهي تتضمن حماية الممتلكات والأفراد العاملين بهذه المديرية والوكالات التابعة لها، ويتكون هذا الفرع من مصلحتين هما:

1/مصلحة الدائرة وبها (مصلحة الموارد البشرية/ مصلحة الأمن والوسائل العامة / مصلحة الإعلام الآلي).

2/ مصلحة المحاسبة وبها (مصلحة المحاسبة والضرائب " قسم المحاسبة وقسم الضرائب" / مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير).

- **الفرع الثالث: نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات.**

أنشأت هذه المديرية مؤخرا وهي تهدف إلى تحسين الأداء البنكي فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيلات وتتمثل مهمتها في متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مدى استجابتهم لجدول اهتلاك القروض ويدرس مدى تنفيذهم لالتزامات قبل متابعتهم قضائيا وخاصة تحصيل الضمانات وتتكون هذه النيابة من ثلاثة مصالح وهي:

1/ مصلحة متابعة التجارة والتجارية الخارجية: وهي تسيير من طرف رئيس مصلحة وتكمن مهمتها في:

- المتابعة التدقيقية للملفات التابعة له.
- متابعة التقارير الواردة من الوكالات فيما يخص الزبائن المعنيون بالقروض.
- متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض
- إعلام المديريات المركزية فيما يخص تعليماتهم.

- إعلام اللجنة المعنية بما يخص أي تغيير في مخاطر القروض وكل المهام الأخرى التي تعطي له من طرف مسؤوليه.

2/ مصلحة المتابعة ماقبل المنازعات: وهي تسير من طرف رئيس مصلحة وتكمن مهمتها فيما يلي:

- المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسؤول عنها.
- متابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقويمها وذلك حسب دراسة الخطر.
- تقديم الملفات إلى لجنة التحصيلات.
- تطبيق أوامر لجنة التحصيلات عن طريق العدالة أو عن طريق التفاهم.

3/ مصلحة متابعة الضمانات: وهي تسير من طرف رئيس المصلحة الذي له المهام التالية:

- تقييم دوري لضمانات المرهونة فيما يخص القيمة والمدة
- تحصيل الضمانات وتثبيتها.
- يراقب الضمانات ويشرف على عملية المحاسبة.
- المراقبة الدورية في الميدان فيما يخص حالة الضمانات.

الفرع الرابع: نائب المدير المكلف بالاستغلال.

تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال وذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من الوكالات ثم تدرس تلك الملفات وتقرر في لجنة خاصة تعرف بلجنة قروض الملفات المقبولة التي ستمول والملفات المرفوضة التي يتم رفضها ويكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية والمحاسبية الثابتة.

1/ مصلحة القروض والتجارة الخارجية.

2/ مصلحة الحركة التجارية.

3/ مصلحة النقد ووسائل الدفع.

الفرع الخامس: خلية الشؤون القانونية.

تعتبر هذه الخلية من أهم المصالح البنكية المتواجدة على مستوى المجمع الجهوي بحيث تتضمن ثلاث مصالح رئيسية وهي مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات ومصلحة التحصيلات ومصلحة الأرشيف والتي سنتطرق لها في هذه المطالب.

1/ مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات: تعد هذه المصلحة بمثابة الحماية القانونية للمؤسسة ويمكن التعرف على هذه المصلحة من خلال تعريفها والمهام التي تقوم بها.

أ/ تعريف مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات: هي المصلحة التي تقوم بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الشؤون والدراسات القانونية والمنازعات المتعلقة بالوكالات وهي متواجدة بالمجمع الجهوي للاستغلال.

ب/ مهامها: تهتم هذه المصلحة بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الاستشارة القانونية وهي إعطاء التعليمات القانونية للجمعيات والشركات بكل أنواعها ولجان الخدمات وذلك من خلال دراسة الملف المحضر من أجل فتح الحساب.

- كما تقوم بالمعارضة على الحسابات وذلك يتجلى في حالة ضياع أو سرقة شيك أو دفتر شيك أو دفتر ادخار لأحد الزبائن والذي يتقدم إلى البنك بطلب إلى المصلحة التي تهتم بالمعارضة على هذا الحساب للحيلولة دون استعمال ما ضاع أو سرق.
- تقوم أيضا بحجز ما للمدين لدى الغير، وتتلقى مصلحة الشؤون القانونية الحجوز القادمة من البنوك طبقا للمادة 121 من قانون النقد والقرض وتقوم بالحجز، كما تتلقى حالات حجز ما للمدين لدى الغير عن طريق المحضر القضائي في حالة ديون الأفراد العاديين

عبر البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما تتلقى الحجز من مديرية الضرائب وكذا الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الإجراء وغير الأجراء.

2/ مصلحة المنازعات ومهامها: من خلال اسم هذه المصلحة يمكن التعرف عليها وهي تختص في تتبع الملفات المتنازع عليها والتي تخص العمليات داخل الوكالات التابعة للمجمع ومن أهمها القروض غير مسددة.

أ/ **تعريف مصلحة المنازعات:** هي مصلحة التي تعتمد أساسا في مهامها على قوانين الإجراءات المدنية والممثلة في متابعة ملفات القروض والقضايا المتواجدة على مستوى المحضر القضائي والمحامين وغيرها.

ب/ مهامها: تتلخص فيما يليك

- متابعات ملفات الزبائن (المدينين) قبل المتابعة القضائية يعرف التحصيل على أنه استيفاء الدين عن طريق القضاء أما بالتنفيذ العادي الجبري والذي يعطي للدائن الحق في التنفيذ على جمع أموال المدينين سواء المنقولة أو العقارية.
- متابعة المدينين بعد صدور الأحكام النهائية عن طريق تبليغهم بواسطة المحضر القضائي واستخراج الصبغة التنفيذية للأحكام والأوامر التنفيذية والحجز والبيع ثم متابعة تنفيذ الأوامر عن طريق تبليغها إلى المحضر القضائي والتعامل أحيانا من محافظ البيع يتمثل ذلك في تسليم العتاد المحجوز إلى محافظ البيع والسهر على إشهار البيع بالمزاد العلني على مستوى المحكمة والبلدية والأماكن المخصصة لهذا الغرض ثم بعد البيع يقوم بتسليمه الشيك والوثائق التي تبرأ الذمة وإقفال الملف في حالة التسديد النهائي أو إعادة المتابعة طبقا للقوانين في حالة التنفيذ الجزئي.

3/ مصلحة الأرشيف: تهتم بجمع الوثائق الحاملة لأخبار المنتجة أو المستلمة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أثناء ممارسة نشاط ما، وهذا حسب القانون 09/88 المؤرخ في جانفي 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني والتي يتم الاحتفاظ بها من أجل البحث

الإداري أو إثبات الحقوق للأفراد والجماعات أو لإعداد مشاريع عملية قبل الدراسة في مدة زمنية معينة، ومن بين المهام التي يقوم بها الأرشيفي ما يلي:

- السهر على العمل الحسن داخل المصلحة.
- استقبال دفعات الأرشيف من طرف المصلحة الدافعة والمتمثلة في مصلحة المحسبة.
- تنظيم استقبال دفعات الأرشيف حسب كل شهر.

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

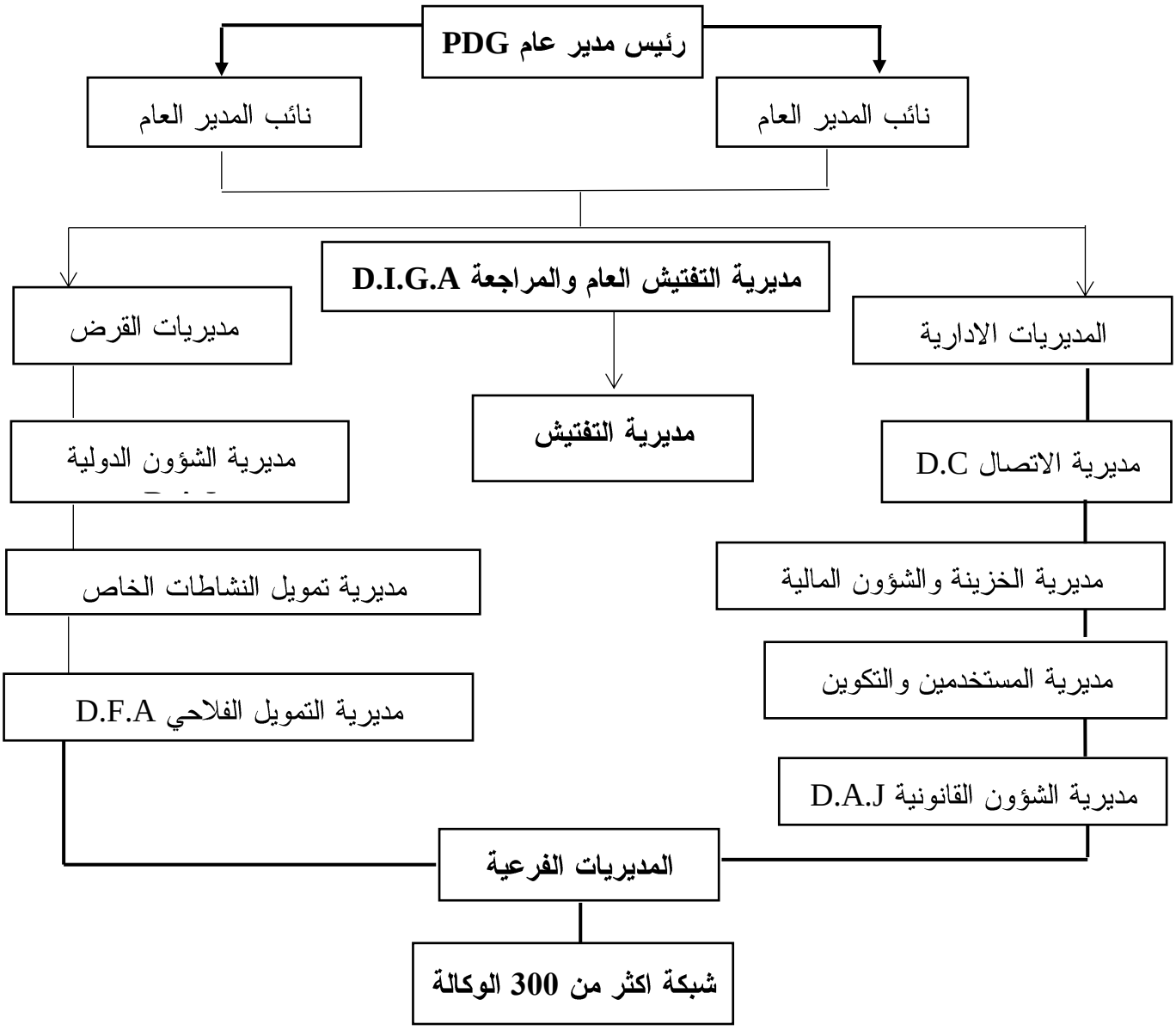

المرجع: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك.

المطلب الثالث: التطلعات المستقبلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- **الفرع الأول: تمويل البرامج الريفية.**

يوجه بنك الفلاحة والتنمية الرريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو انجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:[1]

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك.
- القروض الموجهة للخواص الهادفة على خلق نشاطات في المناطق الريفية.
- القروض الموجهة لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (F.O.N.A.L) والصندوق الوطني للسكن (C.N.L)
- القروض الموجهة للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في المهن الحرة كالمحاماة والطب ...) في المناطق الريفية.

- **الفرع الثاني: مرجعية النشاطات الريفية.**

تم تحديد محاور النشاطات التي يرتكز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة سنكتفي بذكر البعض منها فيما يلي:

- الفلاحة الأساسية والنشاطات التابعة لها.
- الصيد وتربية المائيات الأساسية والنشاطات الملحقة بها.
- صناعة العتاد الفلاحي.
- الصناعة الغذائية الفلاحية الأساسية.
- تسويق وتوزيع المنتجات المرتبطة بالنشاطات الاستراتيجية.
- تنمية العالم الريفي وعلى وجه الخصوص (نشاطات الحرفيين الصغار / السكن الريفي /المشاريع الاقتصادية المجاورة / مشاريع الري المصغرة / صناعة الخشب

[1]– وثائق رسمية من البنك.

والمنتجات الخشبية والفلين والمواد الخيزرانية) وبصفة عامة كل النشاطات التي تساهم في تنمية العالم الريفي.

- **الفرع الثالث: طلبات القروض.**

على البنك أن يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القروض الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية مع السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقديم والسيطرة على الأخطار.

لهذا الغرض تتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة، لذا على كل الهيئات احترام الآجال المحددة بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة، كما يجب أن يكون ترتيب آجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة في ميدان قدرة الالتزام.

المبحث الثالث: قياس أهم المخاطر البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة وسبل التحوط منها.

في هذا المبحث سنحاول التعرف على تطور أهم المؤشرات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة من خلال التعرف على تطور العنصر البشري بالبنك وعرض أهم العناصر المكونة لميزانيته خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2012 و 2016، بعدها نقوم بقياس أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك في نفس الفترة المذكورة وفي الأخير نعرج إلى الأساليب والسبل المتبعة من طرف إدارة البنك للتحوط من كل نوع من هذه المخاطر.

المطلب الأول: تطور أهم المؤشرات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

يبرز الجدول الموالي تطور العنصر البشري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في الفترة الممتدة من 2012 إلى سنة 2016.

الجدول رقم (02) : عدد العمال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

عدد العمال	2012	2013	2014	2015	2016
العدد الإجمالي للعمال	53	79	75	72	65
عدد الجامعيين منهم	22	22	21	37	36

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير مصلحة تسيير الموظفين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة للسنوات (2012 إلى 2016)

الملاحظ من الجدول أعلاه يمكن القول بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة يملك عدد لا بأس به من المستخدمين باعتباره وكالة أو فرع، وأن العدد الإجمالي للمستخدمين كان الأكبر سنة 2012 حيث قدر عددهم ب 86 عامل، أما فيما يخص عدد الجامعيين في سنة 2015 شهدت أكبر عدد لهم حيث قدرت ب 37 مستخدم ذو مستوى جامعي، وفيما تعلق بنسبة الجامعيين إلى العدد الإجمالي على مدى السنوات التالية:

2012، 2013، 2014 ، 2015 ، 2016 فكانت النسب على التوالي: 25%، 27%، 28%، 51%، 55%.

الملاحظ من هذه النسب أنها في تزايد مستمر عبر السنوات هذا ما يؤثر إيجابا على نشاط البنك، لأن استخدام موظفين ذو كفاءات عالية ومؤهلات جامعية يؤدي على التسيير الجيد لعمل البنك.

الفرع الثاني: تطور أهم القيم المكونة لميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

الجدول الموالي يبرز مختلف القيم المشكلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2016:

الجدول رقم(03): أهم القيم المكونة لميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة (2012 الى 2016)

البيانات	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الميزانية	5923891200	5566625071	6233325501	5554029000	6259658278
الودائع	5721535000	5316533210	5812240507	5343060280	5757862254
القروض	3303126635	3423000610	3612937668	4579006330	5279863657
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	73916802	41448458	56332522	12852485	28193252
ديون اتجاه المؤسسات المالية	295365000	293966535	308997430	398433907	527986365
مصاريف العمالة	44177814	40274990	37689525	36015696	31589610

لمصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

المطلب الثاني: قياس أهم المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

من خلال دراستنا الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة تبين لنا أن البنك معرض لثلاثة أنواع من المخاطر والتي تتمثل أساسا في: المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل، (تجدر الإشارة الى أن هذا المخاطر ليست بالضرورة على سبيل الحصر وإنما ترجع إلى الاجتهاد الشخصي للطلبة)، بالاعتماد على المؤشرات المشار اليها في المطلب الأول من هذا المبحث سنقوم بقياس هذه المخاطر.

الفرع الأول: قياس المخاطر الائتمانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

الجدول رقم (04): المخاطر الائتمانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة(2012 الى 2016)

السنوات / المخاطر الائتمانية	2012	2013	2014	2015	2016
المخاطر الائتمانية	2.24%	1.21%	1.56%	0.28%	0.53%

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

من خلال تحليلنا للجدول، تبين لنا أن المخاطر الائتمانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض تشهد عدم الاستقرار في نسبها، حيث نلاحظ أعلى نسبة مخاطرة ائتمانية بالبنك كانت سنة 2012 ب 2.24%، وأقل نسبة سجلت سنة 2015 بنسبة 0.28%، لتعرف بعدها ارتفاعا ضئيلا في سنة 2016 لتصل نسبة 0.53%، ويعود سبب هذا التفاوت الى حجم القروض ونوعها ومدى استحقاقها في كل فترة ما يفسر أن التحصيلات الودية والقضائية للقروض بالبنك كانت أكبر في سنة 2015 ثم تليها تحصيلات سنة 2016 وهذا راجع حتما للاستراتيجية الفعالة التي تنتهجها الوكالة خلال السنوات الأخيرة، عن طريق التوزيع المنطقي للقروض

بحسب القطاعات أو الآجال أو الربحية مع الأخذ بالاعتبار جودة الائتمان والعوائد، ونوع الأصول والمراجحة بين المخاطر والعائد في إطار أنشطة المصرف.

- **الفرع الثاني: قياس مخاطر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.**

الجدول رقم (05): مخاطر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة (من 2012 الى 2016)

السنوات / المخاطر الائتمانية	2012	2013	2014	2015	2016
المخاطر الائتمانية	57.73%	64.38%	62.16%	85.70%	91.70%

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

نلاحظ من خلال الجدول؛ تبين لنا أن مخاطر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في تزايد مستمر بنسبة قليلة خلا السنوات من 2012 الى غاية سنة 2014 حيث تراوحت بين نسبتي (57.73% الى غاية 64.38%)لتشهد تزايد مرتفع قليلا عن السنوات الماضية خلال سنة 2015 حيث سجلنا نسبة 85.70% لتصل الى اعلى 91.70% خلال سنة 2016 وهي أعلى نسبة مسجلة خلال الفترة المدروسة.

يمكن تفسير ذلك في ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما أدى إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق، فعدم انتظام المقترضين في تسديد القروض في آجالها أدى الى نقص في السيولة، حيث يتماطل العديد منهم في عملية التسديد، كما يمتنع البعض منهم عن التسديد وذلك راجع الى صعوبة عملية الرقابة الميدانية للمشاريع من طرف أعوان البنك المكلفين بذلك من جهة ومن جهة أخرى ترقب العديد من المقترضين بقيام الخزينة العمومية بتسديد مستحقاتهم ومسح ديونهم.

كذلك يمكن تفسير الارتفاع في مخاطر السيولة بالبنك خلال السنوات الأخيرة بسبب سحب العديد من عملاء البنك لجزء كبير من ودائعهم نتيجة انتهاج الدولة لسياسات التقشف في ظل انخفاض أسعار البترول والأزمة المالية العالمية.

الفرع الثالث: قياس مخاطر التشغيل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

الجدول رقم (06): المخاطر التشغيلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة (2012 الى 2016)

السنوات / المخاطر الائتمانية	2012	2013	2014	2015	2016
المخاطر الائتمانية	2.24%	1.21%	1.56%	0.28%	0.53%

من خلال الجدول يتضح لنا أن مخاطر التشغيل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في تناقص مستمر عبر سنوات فترة الدراسة، حيث سجلنا أعلى نسبة مخاطر تشغيلية في سنة 2012 قدرت ب (51.36*10*****)، ثم تبدأ بالتناقص تدريجيا الى غاية سنة 2015 حيث قدرت ب (*****) لتستمر بصفة أكبر عن سابقتها حيث وصلت الى أدنى قيمة لها سنة 2016 حيث قدرت ب (****).

يمكن تفسير هذا التناقض المستمر لمخاطر التشغيل بالبنك على أن هذا الأخير يعتمد على سياسات فعالة في عملية التوظيف بانتقاء العنصر البشري الكفء وأنه يعتمد على نظم رقابية داخلية فعالة.

المطلب الثالث: الأساليب المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة للتحوط من أهم المخاطر.

الفرع الأول: التحوط من المخاطر الائتمانية.

1/ إجراءات التحوط من مخاطر القروض قبل منحها:

تعتبر هذه المرحلة من التحوط مرحلة أولية اذ تقوم مصلحة القروض بدراسة الملف القرض و التحليل المالي له اذ تقوم هذه المصلحة بدراسة الوثائق والميزانيات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف المستفيد وهذا قصد معرفة ربحية أمواله الخاصة ونسبة تغطية الاموال الخاصة للديون وكذلك نسبة المردودية المحققة سابقا في حالة وجودها، بعدها تحوله مباشرة الى ادارة الوكالة اين يقدم مدير الوكالة رأيه في منح القرض أو عدمه الى جانب رأي موظفي مصلحة القروض.

بعد ذلك يحول ملف القرض الى ادارة المجموعة الجهوية للاستغلال التي تقوم بإبداء رأيها هي الأخرى، حيث يقوم مدير المجمع الجهوي للاستغلال باعتباره رئيسا للجنة القروض المتكونة من نائب المدير المكلف بالاستغلال ونائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات القضائية ورئيس دائرة الشؤون الادارية والمحاسبية بدراسة الملف وإبداء رأيهم ومناقشة الضمانات المقدمة.

وبعد دراسة لجنة القروض لملف القرض فإنه يحول الى مصلحة القروض لتحرير رخصة القرض

وبعد قبول ملف القرض يقدم الرد الى صاحب الملف، بعد أن يقدم المستفيد الضمانات والتي تشمل:

-* ضمانات حقيقية حاضرة:

المساهمة الشخصية.

مساهمة الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة.

امضاء رسالة سقوط أجل القرض (ملحق رقم 02).

تعهد توثيقي برهن العتاد الذي يتم اقتنائه

تعهد توثيقي بالتأمين على العتاد محل القرض مع بوليصة التأمين محررة لصالح البنك لاستحقاق التعويض على التأمين في حالة حصول أي مخاطر.

-* ضمانات حقيقية غير حاضرة:

- رهن العتاد.

- التأمين على السيارة.

2/ إجراءات التحوط من مخاطر القروض بعد منحها:

تقوم نيابة المديرية المكلفة بمتابعة اخطار القروض ما قبل المنازعات بمتابعة الدقيقة للملفات التابعة للمجمع الجهوي عن طريق متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض ومتابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقويمها وذلك حسب دراسة الخطر.

تسعى الى تقييم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة والمدة ولعل أهم دور تعنى به هو تحصيل الضمانات المتمثلة في التعهدات بالرهن والتأمين من خلال تقديم اعذارات واستدعاءات القيام بمعاينة ميدانية وزيادات مفاجئة للمؤسسات المصغرة ومشاريع الشباب الهدف منها الحد والتعرف على:

- الخطر المتعلق بالمدين نفسه والذي يكون بالحالة المالية، الصناعية والتجارية للمنأة، الأهلية التقنية او لسلوك مسيرها وهو ناجم عن سوء التسيير والتقدير من طرف رئيس المنشأة لهذه الأخطار الفلاحية، التجارية والمالية، كما يمكن ان تكون بسبب عناصر غير متوقعة.
- الخطر الناتج عن أزمة عامة يؤثر هذا النوع من الأخطار تأثيرا سلبيا على اقتصاد الدولة.

3/ مرحلة التحوط عن طريق المتابعة القضائية والتنفيذ على الضمانات:

ا/ المتابعة للحصول على التعويض على مستوى صندوق ضمان أخطار القروض: بعد أن يصبح المقترض مدينا بالمستحقة الأولى تبعا لجدول إهتلاك القرض، يرسل البنك الى ممثل صندوق ضمان أخطار القروض على المستوى المحلي وصل إشعار بحلول الدين لأول مستحقة ليقوم بعد ذلك ممثل الصندوق وممثل البنك بزيارة الى مركز مزاولة النشاط وتحرير محضر يتضمن الصعوبات والعراقيل التي يمر بها المقترض.

واذا اصبح المقترض مدينا بالمستحقة الثانية تبعا لجدول اهتلاك القرض يرسل البنك الى ممثل صندوق ضمان اخطار القروض على المستوى المحلي وصل اشعار بحلول الدين لثاني مستحقة ليقوم بعد ذلك ممثل الصندوق وممثل عن البنك بزيارة ثانية الى مقر مزاولة النشاط وتحرير محضر يتضمن الصعوبات والعراقيل التي يمر بها المقترض، وإذا لم يقم المقترض بتسديد المستحقتين فإن البنك سيقوم بتقديم طلب التعويض الى الصندوق.

ب/ المتابعة القضائية للمقترضين لتحصيل القروض: تتخذ هذه المتابعة عدة طرق حسب وجود الضمان من عدمه وحسب نوع الضمان المتضمن للملف وتقوم بذلك مصلحة التحصيلات بالمجمع الجهوي للإستغلال:

- في حالة عدم وجود ضمان ترفع دعوى قضائية ضد المدين أمام المحكمة القسم التجاري طبقا للإجراءات المنصوص عليها حسب قانون الإجراءات الادارية والمدنية.
- استعمال سند الأمر أمر الأداة.
- التنفيذ على العقار المرهون بتطبيق المرسوم 132/06.
- التنفيذ على المنقولات والمحلات التجارية والسيارات المرهونة بتطبيق نص المادة 124 من قانون النقد والقرض.

ومن خلال ما سبق نستنتج ان الوكالة تتبع طريقة منظمة ومتسلسلة في متابعة القرض قبل وأثناء وبعد منحه، هذه الدراسة والمتابعة تعتبر اجراء وقائي تقوم به الوكالة للتحوط من المخاطر الائتمانية.

- **الفرع الثاني: التدابير والحلول الوقائية والعلاجي و التي يحاول البنك اتباعها للتحوط من خطر السيولة.**

- التقليل من منح القروض والدراسة الجيدة للملفات قبل أي تعاقد
- تفعيل دور مصلحة التحصيلات للديون العالقة من خلال التنفيذ على الضمانات الممنوحة من قبل المقترضين المدينين السابقين
- البحث عن العملاء والمدخرين من خلال تطوير الخدمة واستحداث منصب مكلف بخدمة الزبائن هدفهم إقناع الزبون بالعدول عن سحب مدخراتهم وفتح حسابات ودفاتر ادخار الاشبال لأبنائهم.

الفرع الثالث: الطرق المنتهجة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة من مخاطر التشغيل.

بما أن مخاطر التشغيل قد تنشأ نتيجة الأخطاء البشرية أة بسبب النظم المتبعة أو التقنية او التحايل الداخلي او الخارجي، من هذا الأساس فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة ركز على:

ا/ توظيف العنصر البشري الكفء كما أشرنا له سابقا الذي يتحكم في ادارة العملات والعلاقات مع العملاء ويتبع التكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك.

ب/ انتهاج البنك لنظام حوكمة ورقابة سليمتين ادى به الى عدم الوقوع في أي شكل مك اشكال الاحتيال الداخلي

ج/ توفير البنك للوسائل التقنية الحديثة بما في ذلك أنظمة الكومبيوتر ساعده على استمرارية العمل بشكل حسن وجنبه الوقوع في مخاطر التشغيل التي تنتج عن التوقف عن العمل.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تعرضنا للإصلاحات المصرفية للبنوك الجزائرية ومقارنة النظم الاحترازية للتحوط من المخاطر المالية في البنوك الجزائرية مع معايير بازل. كما تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة وعن وكالة المسيلة بصفة خاصة هذا من جهة ومن جهة أخرى تطرقنا الى تطور العنصر البشري حيث لا حضنا اتباع البنك لسياسة توظيف العنصر البشري الكفء خاصة في السنوات الأخيرة، واهم العناصر المكونة لميزانية البنك اعتمادا على التقارير المالية للبنك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 الى سنة 2016.

وقد أثمرت الدراسة باكتشاف ثلاثة مخاطر أساسية يعاني منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة وتتمثل في المخاطر الائتمانية أو ما يسمى بمخاطر القروض ومخاطر التشغيل حيث أن هذه المخاطر أصبحت هاجسا امام العديد من البنوك عامة ووكالة المسيلة خاصة.

ثم قمنا بقياس كل المخاطر على حدى وفي الأخير التعرف على الأساليب المنتهجة من طرف البنك للتحوط من هذه المخاطر.

كما لا حضنا من خلال هذه الدراسة وجود تناسق بين الإطارات والأعوان بالبنك، وكذلك خبرتهم وكفاءتهم في التحليل واتخاذ القرارات، معتمدين في ذلك على مختلف الوسائل العلمية والتقنية الحديثة كنظام الاعلام الآلي الذي لا غنى عنه في هذه الوكالة، كما لمسنا كيف تسهر هاته الوكالة جاهدة لدراسة كل ما يتعلق بالمخاطر المحتملة التي تحدق بها والمرور بكافة الاجراءات اللازمة وارساء نظام صارم ومنظم من شأنه ضمان السير الحسن لمهامها في ظل إدارة وتسيير المخاطر البنكية بكل الطرق والوسائل الحديثة المتبناة.

خاتمة

خاتمة

من خلال ما تم التطرق اليه يمكن القول ان البنوك تلعب دورا أساسيا في اقتصاد الدول، إلا أن وظائفها لا تخلو من المخاطر لذلك تعتبر عملية التحوط من المخاطر عنصريا ضروريا من عناصر العمل المصرفي، حيث تزداد أهميته تبعا لازدياد تلك المخاطر وتطورها وفي أساليب قياس المخاطر ولأجل ذلك فإنه يجب على إدارة المصارف التأكد من أنها تعتمد على اجراءات شاملة وسليمة للتحوط من مختلف المخاطر وادارتها بشكل جيد توجب على البنوك مسايرة التطورات العالمية وذلك بالاعتماد على المعايير الدولية والتي تتمثل أساسا في مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ومع التسليم بأن التحوط من المخاطر المالية كليا أمر مستحيل التحقيق، مادامت البنوك تسعى الى غايتها الاساسية المتمثلة في تحقيق الأرباح، إلا أنها تحاول جاهدة من تقليل المخاطر وتفاديها بكل الطرق العلاجية والوقائية.

لذا يمكن القول بأن عملية التحوط من المخاطر المالية في البنوك لا تؤدي دورها بشكل فعال ما لم تتوفر البنوك على نظام داخلي فعال وحوكمة سليمة.

ورغم الامكانيات والوسائل الحديثة التي تستخدمها البنوك بصفة عامة والبنوك الجزائرية بصفة خاصة، الا انها تبقى معرضة للمخاطر، ولإعطاء نظرة أوسع وبغرض إسقاط الجانب النظري على التطبيقي، حاولنا تسليط الضوء من خلال دراستنا الميدانية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة --- وذلك خلال الفترة الممتدة من 2012–2016، حيث توصلنا من خلال الدراسة الميدانية الى ان البنك محل الدراسة معرض لثلاث انواع اساسية من المخاطر تتمثل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل، عليه عن طريق قياس كل من هذه المخاطر على حدى توصلنا الى معرفة درجة خطورة كل مخطر والأسلوب المعتمد من طرف البنك في مواجهته.

وبعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تضمنتها مختلف فصول البحث، تم التوصل إلى نتائج عديدة سنذكرها.

نتائج الدراسة

- أن المخاطر المالية علة لا مفر منها في العمل المصرفي لذلك فإن عملية التحوط منها ضرورة حتمية لتحقيق أهداف البنوك واستمرارها في مهامها.
- يعتمد التحوط على آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن، وبالتالي فإن إجراءات التحوط من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم امكانية حدوثها
- يكمن دور التحوط من المخاطر المالية في التقليل من المخاطر وحسن مراقبتها والتحكم فيها على كافة المستويات بدقة وفعالية
- التنسيق بين كافة الادارات بالبنك لتوفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر الائتمان.
- ان لجنة بازل دعمت دور البنوك من خلال ادراج التحوط من المخاطر كأهم أولوياتها وذلك بإدراجها لمقاييس المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية وغيرها من المخاطر
- تتمثل اهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك في مخاطر الائتمان والتي تعبر عن خطر عدم السداد وخطر التغير في سعر الفائدة والتغير في سعر الصرف ومخاطر التشغيل التي ترتبط عن قرب بأعياء وبعدد الاقسام والفروع وبعدد الموظفين
- اهم المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة هي : مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل.
- يتم التحوط من مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة عن طريق توظيف العنصر البشري الكفء، الذي يتحكم في إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء ويتبع التكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك، وكذلك عن

طريق انتهاج البنك لنظام حوكمة ورقابة سليمتين وتوفيره للوسائل التقنية الحديثة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر التي تساعده على استمرارية العمل بشكل حسن وتجنبه الوقوع في مخاطر التشغيل التي تنتج عن التوقف عن العمل بسبب الخلل في الأنظمة

التوصيات:

- وجوب توفير إصلاح مستمر للجهاز البنكي وذلك وفقا للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية.
- يجب على البنك إتباع سياسات للتحوط من المخاطر المالية واستحداث مصالح يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها البنوك على تنوعها وذلك من خلال قياسها وتقدير حجمها للتحوط منها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- يجب على أجهزة المراقبة أن لا تعمل على تحجيم المخاطر فحسب بل توسع دورها إلى المساهمة في اتخاذ القرارات المتوقعة مع سياسات البنك واستراتيجياته ووضع سياسات احترازية ضد مختلف أنواع المخاطر على أساس سليم مع تعظيم عائد عمليات البنك التي تنطوي على عديد من المخاطر خاصة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل.
- ضرورة تكوين العنصر البشري وتثقيفه على تسيير البنوك وادارة المخاطر بما يسمح في المستقبل من التنبؤ بالمخاطر وإمكانية قياسها للتوصل إلى كيفية التحوط منها.
- على البنوك الجزائرية بصفة عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة بصفة خاصة أن تعمل على خلق نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر المعرض لها بدقة.
- ضرورة انتهاج البنوك الجزائرية طريقة فعالة في مواجهة المخاطر الائتمانية وذلك عن طريق توفير المناخ الملائم لمنح القروض بتحديد نوع القروض الممنوحة ووضع حدود قصوى لآجال منح الائتمان وتحديد نوعية الضمانات المقدمة من طرف

المقترض بدقة والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة هذه الضمانات كذلك عن طريق تكثيف المراقبة والمتابعة الميدانية للمشاريع لأجل التعرف على الوضع المالي للعميل وإمكانية المتابعة القضائية أو الودية له في الوقت المناسب.

- على البنوك الجزائرية أن تقوم بوضع سياسات عامة وخطط واضحة للتحوط من مخاطر التشغيل بالأخذ في الحسبان كل ماله صلة بهذا النوع من المخاطر كالعاملين في البنك والتقنية المتبعة وضوابط العمل عن طريق اختيار العنصر البشري الكفء وتكوينه في مجال التحوط من المخاطر وإدارتها مما يساعد الإدارة العليا على الحصول على المعلومات الكافية الخاصة بالرقابة المصرفية ومعدلات الخطأ فمراجعة هذه الوثائق ستكشف حتما عن الثغرات التي تكون ربما مصدرا للمخاطر التشغيلية بالبنك.
- على البنوك الجزائرية الاحتفاظ بنسب سيولة مناسبة وكافية لمواجهة عدم انتظام المقترضين في تسديد القروض في آجالها أو عدم تسديدها والاحتماء أيضا من سحوبات العملاء المفاجئة.

آفاق موضوع البحث:

برزت لنا أثناء القيام بهذا البحث عدة تساؤلات جديرة بالطرح لمواصلة درب البحث العلمي لاسيما أن البحث في موضوع التحوط من المخاطر في البنوك لايزال واسعا وجديرا بالاهتمام إذ تبقى الكثير من المواضيع يمكن أن تكون بمثابة إشكاليات لبحوث جديدة نذكر منها:

1) دراسات حول الأساليب التقليدية والحديثة في قياس المخاطر المالية في البنوك.

2) دراسات حول مدى انتهاج البنوك الجزائرية لمعايير لجن بازل الثالثة.

3) دراسات حول التحوط من المخاطر الالكترونية.

وبهذا نكون بحمد الله وعونه قد أنهينا هذا العمل والذي نرجو أن نكون قد وفقنا لحد ما في إنجازه. وفي هذا المقام لا يسعنا إلا أن نترك المجال لطلبة آخرين لإثراء هذا الموضوع إيجاد حقائق ومعلومات أخرى مسايرة للتطورات الحاصلة وإسقاطها في ظل الظروف السائدة.

وفي الأخير نؤكد على أهمية وحيوية الموضوع وخاصة البحث الموسع في شتى التخصصات، وهي محاولة لا ندعي فيها الإلمام الكامل بجوانب الموضوع، ونلتمس من أساتذتنا الكرام والمشرفين على البحث العلمي التوجيه والنقد، وهذا يشكل حافزا لنا ولغيرنا لمواصلة المشوار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

I/ الكتب:

1) إبراهيم أبو النجا، "التأمين في القانون الجزائري"، ج01 ،ط02، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1992.

2) أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية" مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة استراتيجية مواجهتها:، عالم الكتاب الحديث وجدار الكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن،2008.

3) أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية:، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الأسكندريةن2006.

4) جميل الزيداني،:اساسيات في الجهاز المالي:، دار وائل، الأردن،1999.

5) خالد أمين عبد الله،:العمليات المصرفية"، دار وائل للنشر، الأردن،2000.

6) خالد وهيب الراوي، "إدارة المخاطر المالية" ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2009

7)د/ أسعد رياض، "الهندسة المالية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2001.

8) د/ سمير عبد الحميد رضوان،" المشتقات المالية (دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية)"، دار النشر للجامعات،2005.

9) زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، "إدارة البنوك"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية،1996.

10) سمير عبد الحميد رضوان، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر "دار النشر للجامعات، مصر،2005.

11) شاكر القزوينين "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط2000

12)طارق عبد العال حماد،" إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

13)طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات (المفاهيم/المبادئ/التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف.

14) طارق عبد العال حماد، "دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية"، المكتب العربي، القاهرةن2000.

15) طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)"، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999، الجزء الثاني.

16)محمد سليم، "إدارة البنوك والبورصات والأوراق المالية"، جامعة المنصورة،2008

17)محمد صالح الحناوي، " الإدارة المالية والتمويل، جامعة الإسكندرية،1970–1971، دار المطبوعات الجديدة.

18) مدحت محمد شريف، "النقد والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت،1999.

19) مدحت محمد العقاد، "النقد والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت،1999.

20) هندي منير إبراهيم، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر"، مؤسسة المعارف، الإسكندرية،2003.

21) هندي منير، "أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية"، منشأة المعارف، الإسكندرية،2008.

المذكرات والأطروحات

1) حفيان جيهاد، "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، – دراسة استبيانة في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

2) كندة البيطار، إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دفعة 2009–2010.

3) لمين أحمد، "تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2006-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، دفعة2011.

4) وهيبة عوف، "مخاطر القروض البنكية كيفية الحد منها" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس لقسم علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، دفعة 2011.

5) اليازيدي نبيلة، تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2005.

المداخلات العلمية

1) ريحان الشريف، "مخاطر القروض البنكية"، محاضرة مقدمة ضمن مقياس تسيير مخاطر القرض، تخصص مالية المؤسسة، ماستر 02، جامعة باجي مختار عنابة،2012-2013.

2) عبد الحق عتروس، "الأنظمة البنكية والتقنيات المالية"، درس الإرسال الأول مقدم ضمن جامعة التكوين المتواصل، فرع قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الثالثة، مركز قسنطينة،2011.

المجلات والمقالات

1) آسيا قاسمي، حمزة فيلالي، "المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل"، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12-13 ديسمبر2001.

2) بودي عبد القادر وآخر، "مقررات بازل وأهميتها في تقليل المخاطر البنكية"، مع الإشارة في حالة الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث "استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، 25-2008/11/26، الشلف.

3) حسين بلعجوز، رابح بوقرة، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة- مخاطر - تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر يومي 6-7 جوان 2005.

4) عبد الحق بوعتروس، "تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف"، مداخلة ضمن مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية،2007.

5) فريد كورتل، كمال زريق، "إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، المنعقد في الفترة من 4 الى 2007/07/5.

6) صالح رجب حماد، "أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية،2007.

7) عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، "نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، العدد الحادي عشر،1966.

8) مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية (تحديدها/قياسها/إدارتها والحد منها)، المؤتمر العالمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أفريل 2007.

9) ماهر الواكد، الحوكمة الرشيدة والمنشآت المالية، مجلة التدقيق، العدد 71، الأردن، 2007.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بن عزوز يوسف المولود(ة) بتاريخ: 22-02-1996 ب: برج بوعريريج

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 203110779 الصادرة بتاريخ: 24.04.2016 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك خلال السنة الجامعية: 2020-2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: استحواذ من منظور المالية في البنوك

دراسة حالة البنك الخارجي التنمية الريفية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/23

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة) :* عيسى عادل المولود(ة) بتاريخ: 01.03.1996 ب: بسكرة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200336058 الصادرة بتاريخ: 25.04.2016 عن: مسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** : التحوط من المخاطر المالية في البنوك

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/23

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة